جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

نقد الإسفندري آراء النحاة ، معاييره ، ومظاهره

إعداد
سيد عطا الكريم عبد العال عبد الحافظ
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الرابع .. نوفمبر)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

نقد الإسفندري آراء النحاة ، معاييره ، ومظاهره

سيد عطا الكريم عبد العال عبد الحافظ

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: sayedabdelhafez.47@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان فكر الإسفندري ، وما تمتع به من عقلية فذة بارعة ، مكنَّته من القدرة على الغوص في شرح كتاب من أهم كتب النحو ، وهو المفصل للزمخشري ، وسماه (المقتبس في توضيح ما التبس) ، فقد شرح المفصل شرحًا وافياً ، وقام فيه بعرض أقوال النحاة في كل موضع من الكتاب ، فقام ببيانها ، وشرحها ، وكانت السمة العامة في تعليقاته على هذه الأقوال سمة النقد لآراء النحاة ، ولم يكن نقده لمجرد التعصب أو الهوى ، بل كان موافقاً للقواعد النحوية التي وضعها النحاة ، معتمدًا في ذلك على أدلة نحوية ، وجاء هذا البحث في مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، أما المقدمة فذكرت فيها أسباب اختيار البحث، وأهدافه ، والمنهج المتبع في البحث، وأما التمهيد فجعلته للتعريف بالإسفندري ، وبيان قيمة كتابه العلمية ، وبيان مفهوم النقد عند النحاة ، وأما المبحث الأول، فخصصته لبيان المعايير التي اعتمد عليها في أحكامه النقدية، وأما المبحث الثاني ، فخصصته لبيان مظاهر نقده لآراء النحاة ، ثم الخاتمة ، ذكرت فيها ما توصلت إليه من نتائج، ومن أبرزها: أولاً : التردد عند بعض النحاة في الأحكام النحوية كان سببًا رئيسًا في توجيه النقد لهم ، كما في تردد الزمخشري في بعض آراءه النحوية والصرفية ، ثانياً : كان يُجلُّ آراء الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، فلم يتعرض بالنقد لهم ، وكانت دائمًا تأتي أحكامه النقدية للنحاة موافقة لرأي سيبويه . ثم ذيلت البحث بفهرس المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: نقد، الإسفندري، آراء، معايير، مظاهر.

Al -Sfandari criticism of the opinions of grammarians, its standards, and its manifestations

Syed Atta Al -Karim Abdel -Al Abdul Hafiz
Department of Linguistics, College of Arabic Language in Assiut, Al -Azhar University, Egypt.
Email: Sayedabdelhaafez.47@azhar.edu.eg

Abstract:
This research aims to explain Al-Isfandiari's thought and his unique and brilliant mind, which enabled him to delve into explaining and clarifying one of the most important books of grammar, which is Al-Mufassal by Al-Zamakhshari, and he called it (Al-Muqtabas fi Tawdih Ma Al-Tabas). He explained Al-Mufassal in a comprehensive manner, and in it he presented the sayings of grammarians in every place in the book, so he explained and clarified them. The general feature in his comments on these sayings was the feature of criticism of the opinions of grammarians. His criticism was not merely for fanaticism or whims, but rather it was in agreement with the grammatical rules that grammarians had established, relying on grammatical evidence for that. This research came in an introduction, a preface, and two chapters. As for the introduction, I mentioned the reasons for choosing the research, its objectives, and the method followed in the research. As for the preface, I made it to introduce Al-Isfandiari, clarify the scientific value of his book, and clarify the concept of criticism among grammarians. As for the first chapter, I devoted it to explaining the criteria on which he relied in his critical judgments, and as for the second section, I devoted it to explaining the manifestations of his criticism of the opinions of grammarians, then the conclusion, in which I mentioned the results I reached, the most prominent of which are: First: The hesitation of some grammarians in grammatical judgments was a major reason for directing criticism at them, as in the hesitation of Al-Zamakhshari in some of his grammatical and morphological opinions. Second: He respected the opinions of Al-Khalil bin Ahmed, Sibawayh, Al-Kisa'i, and Al-Farra', so he did not direct criticism at them, and his critical judgments of grammarians always came in agreement with Sibawayh's opinion. Then I concluded the research with an index of sources and references.

Keywords: Criticism, Al-Isfandri, Opinions, Criteria, Manifestations.

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد المنان ، خلق الإنسان ، علمه البيان ، وأجرى الشمس والقمر بحسبان ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد ،،،

فإنَّ علم النحو من العلوم التِّي لا بُدَّ لدارس العربية من الوقوف على أحكامه ، والإلمام بقضاياه وآرائه ؛ لذلك اهتم العلماء قديمًا وحديثًا بدراسته ، ويشهد لذلك تلك المؤلفات التِّي تركها لنا علماؤه ،ومن بينهم : أبو عاصم فخرالدين الإسفندري علي بن عمر الفقيهي الإسفندري (ت ٦٩٨هـ) ، فقد ترك لنا تراثًا عظيمًا يُبرز عقليتة البارعة في النحو ، والتصريف ، وهو كتاب : (المقتبس في توضيح ما التبس) .

وإنَّ الناظر في كتابه يجده من أوسع شروح المفصل ، نظرًا لتنوع مادته العلمية ، وكثرة نقوله عن العلماء الأوائل ، ولمناقشته الجادة لأقوالهم .

ويجد نفسه أمام عالم بارع متمكن ،يتميز بحسن العرض ، وروعة الأسلوب ، وقوة الحجة ، ومنهجٍ خالٍ من التعقيد والتكلف ، فيذكر آراء النحاة في المسألة ، ثم يختار منها ما يريد ، حسب ما يتفق مع القاعدة النحوية ، وكانت السمة التي يتسم بها في مناقشته لآراء النحاة ، سمة النقد ، فكثيرًا ما ينتقد أقوال العلماء ، ويبين وجه نقده ، معتمدًا في ذلمك على معايير نحوية ، من السماع ، والقياس ، والعلة .

وجاء هذا البحث بعنوان : نقد الإسفندري آراء النحاة ، معاييره ، ومظاهره .

وتبرز أهمية الموضوع في الآتي :

-التعرف إلى شخصية عالم بارز متمكن في علوم العربية ، وإلقاء الضوء على مؤلف جامع من شروح المفصل .

-إن دراسة النقد من الدراسات القيمة ، ونوع من أنواع المناقشة الجادة بين العلماء ، مما يثري البحث النحوي .

– التحقق من صحة هذا النقد الموجة للنحاة ، وهل كان الإسفندري محقاً فيه ، أو جانبه الصواب في أحكامه النقدية ؟.

–إن كثرة النقد في المقتبس لآراء النحاة جدير بالبحث والدراسة .

أما عن خطة البحث فقد جاءت في مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع .

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطه السير فيه .

وأما التمهيد ، فجعلته بعنوان : لمحات عن الإسفندري ، وكتابه ، فترجمت فيه للإسفندري ، وبينت القيمة العلمية لكتاب (المقتبس في توضيح ما التبس) ، ثم ذكرت مفهوم النقد النحوي .

وأما المبحث الأول ، فجعلته بعنوان :" معاييره النقدية " ، ذكرت فيه المعايير التي اعتمد عليها في نقده ، فتحدثت عن السماع ، والقياس ، والعلة .

وأما المبحث الثاني ، فجاء بعنوان : مظاهر نقده آراء النحويين ، وقسمت هذه المظاهر(الصور)إلى مظاهر نحوية ، ومظاهر صرفية .

أما الدراسة لنقده فقد خصصت لها هذ المبحث الأخير ، الذي عنونت له بمظاهر نقده أي : صور نقده لآراء النحاة ، فقد وضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة ، مع وضع نصه الذي يبين فيه نقده ، أو مضمون النص ، مبيناً خلاف النحاة في المسألة إن كانت مبنية على الخلاف ، ذاكرًا المعيار الذي اعتمد عليه في نقده ، ورتبت المسائل حسب ترتيب المفصل ، وهي مسائل انتقائية ، وليست حصرية .

أما الخاتمة ، فذكرت فيها ما توصلت إليه من نتائج ، ثم ذيلت البحث بفهرس المصادر والمراجع .

وبعد ،،،

فقد أردت إلقاء الضوء على دراسة نقد الإسفندري آراء النحاة ، فإن أك قد وفقت فذلك فضل من الله ونعمة ، وإن كانت الأخرى ، فحسبي أني اجتهدت وأخلصت فيه النية لله ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه أنيب .

التمهيد

لمحات عن الإسفندرى ، وكتابه

ويشمل ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : التعريف بالإسفندري (نشأته وحياته).

المطلب الثاني : قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثالث : مفهوم مصطلح النقد في اللغة ، والاصطلاح .

المطلب الأول : التعريف بالإسفندري (نشأته وحياته).

ويتضمن هذا المطلب ترجمة للإسفندري :

أولاً : نشأته وحياته .

لم يأخذ الإسفندري حظه من الترجمة له عند أصحاب التراجم كسابقيه من العلماء ، ولكن ما توصلت إليه مما ذكره بعض المحققين لكتابه (المقتبس في توضيح ما التبس) ، أنه عاش في عصر مليء بالفتن والاضطراب ، وهو عصر هجوم التتار على بلاد المشرق وبخاصة هجومهم على بلدته خوارزم [١].

أما اسمه فقد صرح المؤلف باسمه في مقدمة كتابه (المقتبس) ، إذ يقول : (فأقول : أنا العبد الفقير إلى عفو ربه الكريم المليِّ أبوعاصم على بن عمر بن الجليل بن علي الفقيهي المدعو بالإسفندري ....)[٢].

والإسفندري نسبة إلى بلده (إسفندره) ، والدليل على ذلك ما ذكره في كتابه (المقتبس) في شأن تاج الدين العلوي : "أقام عندنا بإسفندرية ...[٣].

ولد الإسفندري سنة إحدى وعشرين وستمائة هجرية ، وذكر من ترجم له

---

١ – ينظر : سير أعلام النبلاء ٣٢٧/٢٢ .

٢ – المقتبس ص ٣٠ تحقيق : حسن الرشيد ، وص ٦ تحقيق : مطيع الله بن عواض السلمي ، وينظر : كشف الظنون ١٧٧٦/٢ ، وهدية العارفين ١–٧١٥ .

٣ – المقتبس ٢/ ١١٩٠ ، وذكر صاحب معجم البلدان أنها يطلق عليها اسم : " أَسْفِيذَار:" بالفتح ثم السكون، وكسر الفاء، وياء ساكنة، وذال معجمة، وألف، وراء: اسم ولاية على طرف بحر الدّيلم، تشتمل على قرى واسعة وأعمال، وصاحبها عاص لا يعطي لأحد طاعة لأنها جبال وعرة ومسالك ضيّقة. ١٨٠/١ ، وهو ما رجحه صاحب هدية العارفين عند ذكر نسب الرجل ، فقال : على بن عمر بن خَلِيل بن على أَبُو عَاصِم الْفَقِيه الْمَدْعُو بفخر الاسفيذارى (اسفيذار بِالْفَتْح ثمَّ السّكُون وَكسر الْفَاء بَلْدَة كَبِيرَة فِي مَا وَرَاء النَّهر) ٧١٥/١ .

أنه توفي : سنة ثمان وتسعين وستمائة هجرية [١].

مكانته العلمية :

نبغ أبو عاصم الإسفندري منذ صغره ، فقد تلقى العلم منذ نعومة أظفاره ، وقرأ على شيوخه ، مما جعله صاحب ثقافة مميزة في كثير من أصناف العلوم ، ومصنفه (المقتبس) ، وغيره من مؤلفاته يشهد له بذلك [٢].

فقد ذكر محقق كتابه (المقتبس في توضيح ما التبس) أنه قرأ "الكشاف" على شيخه الزوزناني ، وقرأ "المفصل" بروايتين متصلتين للزمخشري ، إضافة إلى عدد من الكتب التي قرأها ، واطلع عليها ، مما جعله يحظى بثقة شيوخه وإعجابهم ، كما أنَّه كان موضع ثقة تلاميذه أيضًا [٣].

ثانيًا : شيوخه [٤]:

فقد تلقى الإسفندري العلم على كثير من علماء عصره في شتى العلوم والمعارف ، مما كان له أثر كبير في فهم عبارات الزمخشري في كتابه (المقتبس)، من هؤلاء العلماء علي سبيل الذكر لا الحصر :

أولا : سيف الدين عبد الله بن محمود بن أبي سعيد الروزناني الخوارزمي ، وهو من أشهر شيوخه ، وكان يقصده دائمًا بقوله في كتابه :" قال شيخنا " [٥]

ثانيا: نجم الدين الصَّلاحي ، ذكر عنه الإسفندري سماعات كثيرة ، وأثنى

---

١ – ينظر : هدية العارفين ٧١٥/١ ، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٢٢١٣/٣ ، والمقتبس ص ٨ .

٢ – ينظر : كشف الظنون ١٧٧٦/٢ ، والمقتبس ص ٨ .

٣ – ينظر : المقتبس ص ٨ ، ٩ ، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٧٦/٢ .

٤ – كل هؤلاء الشيوخ لم أعثر على ترجمتهم في كتب التراجم ، لكن ذكرهم الإسفندري في "المقتبس " .

٥ – المقتبس ص ٢٤ .

عليه دائمًا عند ذكره [١].

ثالثا : تاج الدين العلوي ، أخذ الإسفندري عنه العلم في إسفندريه .

رابعا : نجم الدين أبو الرجاء مختار محمود الزاهدي الغرميني ، فقد تلقى عليه العلم في الجامع الجرجاني سنة: ٦٤٢هـ [٢].

ثالثًا : تلاميذه :

تصدر الإسفندري للتدريس ، والتف حوله بعض طلابه ، فقد قام بتدريس "المفصل في صنعة الإعراب " فأفاد منه الكثير ، ومن أولئك :

أولا : حسام الدين الحسين بن علي بن الحجاج بن علي السغناقي [٣]، أخذ عن الإسفندري ، وأشار إلى ذلك في مقدمة كتابه " الموصل في شرح المفصل "[٤] .

ثانيا : مسعود بن مظفر بن مؤيد ، نقل فوائد كثيرة عن الشيخ ، ووصفه بالأستاذ [٥].

ثالثا : جابر بن محمد بن محمد بن عبد العزيز بن يوسف الكاثي ، قرأ على الإسفندري "المفصل" ، و"الكشاف" [٦].

رابعًا : آثاره العلمية.

نظرًا لثقافته العلمية ، وسعة اطلاعه في مختلف العلوم والمعارف ، فقد

١- المقتبس ص ٩ من مقدمة التحقيق .

٢ – السابق ص ٧٣ .

٣ – ينظر ترجمته في : الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢١٢/١، ٢١٣ ، وبغية الوعاة ٥٣٧/١ .

٤ – الموصل في شرح المفصل ص ٤، ٥ .

٥ – المقتبس مقدمة التحقيق ص ٩ .

٦ – السابق ص ١٠ .

ترك تراثاً ضخماً أشار إليه في كتابه ، ومن هذه المؤلفات :

أولا: المقتبس في توضيح ما التبس [١]، وهو من شروح المفصل ، وسيأتي الحديث عنه في المطلب الثاني في بيان قيمة الكتاب العلمية بين شروح المفصل.

ثانيا: حواشي المفصل أشار إليه في المقتبس ورمز له بـ"حم" .

ثالثا : نظم مصباح المطرزي [٢].

المطلب الثاني : قيمة الكتاب العلمية .

إن كتاب (المقتبس في توضيح ما التبس) واحدٌ من أشهر شروح كتاب (المفصل) للإمام الزمخشري ، بل من أوسعها لما يشتمل عليه الكتاب من مادة علمية غزيرة تظهر شخصية صاحبه من قدرته على التدقيق في كثير من المسائل التي تحتاج إلى توضيح وشرح ، كما أنَّ له منهجًا خاصًا في نقده لآراء النحاة ، وإثبات هذا النقد بالدليل ، وتتضح أهمية الكتاب كما أشار إليه (محققا الكتاب) ؛ لأن من المعروف أن الشيخ لم يحظ بترجمة وافية عند أصحاب التراجم له ، ولكتابه إلا النذر اليسير في كتبهم ، **فتتضح أهميته فيما يلي :**

أولاً : اشتمل هذا الكتاب على مادة نحوية ، وصرفية ، ولغوية ، وبلاغية، وهذا ما يجعله متميزًا على غيره من شروح المفصل ؛ لأن هذا الكتاب من أوسع كتب الإسفندري ، بل حوى كثيرًا من العلوم من صرف ، وبلاغة، وأدب ، وأصول فقه ، وتفسير للقرآن وعلومه ، والحديث والأثر ، وغيرها ، أفاد من هذه العلوم واستعان بها في مناقشته للمسائل النحوية ، وأجوبته للأسئلة التي يوضح

---

١ – ينظر : معجم المؤلفين ١٥٨/٧، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٧٦/٢ ، وهدية العارفين ٧١٥/١ .

٢ – ينظر المقتبس مقدمة التحقيق ص ١٠ .

فيها ما التبس فهمه على السابقين [١].

ثانياً : تميزت مادته العلمية في كتابه بالعمق ، والاستقصاء ، وحسن الأسلوب ، وعدم الاستطراد والحشو[٢]، ويظهر ذلك جليًا في مناظراته مع العلماء ، وموقفه منهم ، من ترجيح لأقوالهم ، أو اعتراضه وانتقاده لهم .

ثالثاً : نظرًا لمكانة الكتاب العلمية ، قد جعله شارحوه مصدرًا أساسًا في مؤلفاتهم ، فصاحب كتاب "الموصل في شرح المفصل " اعتمد عليه كثيرًا في مؤلفه[٣] ، وصاحب كتاب "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب " نقل عنه وأفاد منه كثيرًا، فقال البغدادي بعد ذكره هذا البيت :

وكل أَخ مفارقه أَخُوهُ ... لعمر أبيك إلا الفرقدان [٤]

قَالَ صَاحب المقتبس : (وَفِي الْبَيْت تَخْرِيج يتَرَاءَى لي غير بعيد عَن الصَّوَاب ، وَهُوَ أَن يَجْعَل قَوْله : مفارقه أَخُوهُ : صفة لـ "كل" ، وساغ ذَلِك لكَونه نكرَة إِذْ إضافته لفظية ، ثمَّ يَجْعَل(إِلَّا الفرقدان) خبرًا للمبتدأ الموصوف ، وَلَا يخرج جعلهَا خَبرًا عَن الوصفية ؛ لِأَن الْخَبَر أَيْضًا صفة حَقِيقِيَّة)[٥].

---

١ – ينظر : المقتبس مقدمة التحقيق ص١٣ .

٢ – السابق ، وينظر : سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٣٧٦/٢

٣ – ينظر : الموصل في شرح المفصل ص ٧.

٤ – البيت من الوافر لعمرو بن معد يكرب ، ينظر : المقتضب ٤٠٩/٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٥٩/٢ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٧/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٢ .

٥ – خزانة الأدب ٤٢١/٣ .

المطلب الثالث : مفهوم مصطلح النقد في اللغة ، والاصطلاح :

أولاً : تعريف النقد في اللغة :

إن الناظر في مادة "نقد " عند علماء اللغة يجد أنها تجيء لمعاني عدة من أشهرها :

أولًا: تمييز الحسن من الرديء ، ومنه : نقد الدراهم ، أي : إخراج الزائف منها [١].

ثانيًا : رمق الشيء بالبصر ، يقال : نقد الرجل بعينه إلى الشيء ينقد نقودًا ، وهو : أن يديم النظر إليه اختلاسًا كي لا يفطن له[٢] .

ثالثًا : من معاني "نقد" المناقشة ، يقال : "ناقدت فلانًا " : إذا ناقشته [٣].

رابعًا : من معانيه أيضًا : العيب ، قال ابن منظور : وَفِي حَدِيثِ أَبي الدَّرْدَاءِ أَنه قَال : إِنْ نقَدْتَ الناسَ نَقَدُوكَ وإِن تَرَكْتَهُمْ تَرَكُوكَ ، مَعْنَى نَقَدْتَهُمْ أَي عِبْتهم [٤].

ثانياً : النقد النحوي في الاصطلاح :

إن الناظر في كتب المتقدمين من أهل الصنعة يجد أنهم لم يضعوا تعريفًا دقيقًا للنقد النحوي ، وإن من كتب في النقد النحوي عندما وضع تعريفاً للنقد النحوي لا يخرج تعريفه كثيرًا عن التعريف اللغوي .

---

١ – ينظر : معجم العين للخليل ١١٨/٥ ، وتهذيب اللغة ٥٠/٩ ، ومجمل اللغة لا بن فارس ص ٨٨١ .

٢ – ينظر : غريب الحديث للخطابي ٢٨٤/٢ .

٣ – ينظر : لسان العرب ٤٢٥/٣ .

٤ – ورد هذا الأثر عن أبي الدرداء في : غريب الحديث ، للخطابي ٢٨٤/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٤/٥ ، و المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ ، لابن حجر العسقلاني ١٧٥/١٣ ، وجمع الجوامع المعروف بـ(الجامع الكبير) للسيوطي ٤١٠/٢٢.

فبعض الباحثين عرفه بقوله : هو إعادة النظر في القاعدة النحوية ، والعمل على تثقيفها من خلال درء الأخطاء الصادرة من النحاة ، والعمل على تصويبها ، كذلك تحقيق الروايات وتوثيقها ، وتصويب القواعد وتدقيقها ، فضلاً عن ذلك الدفاع عن العلماء والانتصار لهم ، والتماس الوجوه والتأويلات لآرائهم؛ وتخريجها على النحو المقصود قبل الوقوع فيها ، أو القدح بها ، والعمل على نقل المستطاع من المسائل الخلافية إلى جانب الاتفاق ، فما هو إلا أداة من أدوات التنظير النحوي ، ولازمة من لوازمه لصوغ القواعد وتنسيقها في الأبواب[١].

وعند تحليل هذا التعريف للنقد النحوي ، فهو في ذاته لا يُعدُّ تعريفاً دقيقاً شاملاً ، فهو لا يخرج عن كونه وصفاً للنقد لا تعريفاً له .

وإذا أردنا تعريفاً يتفق مع المعاني اللغوية للنقد ، فنقول : هو حكم صادر من نحوي على آراء غيره من النحاة ، على وفق أصول النحو ، ويكون إصدار الحكم بالقبول أو الرفض .

فبهذا الحكم يتميز الجيد من الرديء من القواعد النحوية ، بشرط أن يدعم الحكم بدليلٍ ، أوأكثر من أدلة النحو .

وهذا التعريف للنقد قد طبقه الإسفندري في نقده لآراء النحاة ، فيذكر الرأي للعالم ، ثم ينتقده مدعمًا هذا النقد على أصل من أ صول النحو ، وسيتضح ذلك جليًا أثناء دراسة مظاهر نقده للنحاة إن شاء الله .

١ – ينظر : الفكر النحوي في فكر النحاة حتى القرن السادس الهجري ص ١٧ .

المبحث الأول : معاييره النقدية

ويشمل ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : السماع .

المطلب الثاني : القياس .

المطلب الثالث العلة .

المبحث الأول : معاييره النقدية

اعتمد الإسفندري في أحكامة النقدية لآراء النحاة على معايير نقدية كغيره من النحاة ، منها : السماع ، والقياس ، والعلة ، وهذه المعايير تعرف عند النحاة بأصول النحو ، وهي : أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه هى أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله[١] .

وهذه الأصول عند ابن الأنباري ثلاثة وهي : النقل (السماع) ، والقياس ، واستصحاب الحال ، وعند ابن جني ثلاثة أيضاً هي : السماع ، والإجماع ، والقياس[٢] ، وزاد ابن السراج العلة[٣] .

والذي يهمنا من هذه الأصول هو : ما اعتمد عليه الإسفندري في أحكامه النقدية ، وجعله معيارًا لصحة نقده ، وهي : السماع ، والقياس ، والعلة .

وقد اشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : السماع :

السماع في اللغة : هو إِينَاسُ الشَّيْءِ بِالْأُذُنِ ، يُقَالُ : سَمَاعِ بِمَعْنَى اسْتَمِعْ ، وَيُقَالُ : سَمِعْتُ بِالشَّيْءِ ، إِذَا أَشَعْتُهُ لِيُتَكَلَّمَ بِهِ [٤].

وفي الاصطلاح : عرفه ابن الأنباري بقوله: " هو الكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" [٥].

وعرفه السيوطي بأنه هو : ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته فشمل : كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته ،

---

١ – ينظر : لمع الأدلة ص ٨٥ .

٢ – ينظر : السابق ص ٨٦ ، والخصائص ١٩٠/١ ، والاقتراح ص ١٤.

٣ – ينظر : الأصول في النحو ٣٥/١ ، والخصائص ١٧٤/١ .

٤ – ينظر : مقاييس اللغة ١٠٢/٣ .

٥ – لمع الأدلة ص ٨٨ .

وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا [١].

والسماع يعد من أهم الأركان في أصول النحو العربي ، فالخليل بن أحمد اعتمد في كتابه (العين) ، وفي كل ما بنى عليه قواعد النحو على المسموع عن العرب ، وقد سأله الكسائي فقال له : من أين علمُك؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة [٢].

وقد أكثر من ذكره سيبويه في كتابه ، وهذا دليل على أهميته ، فتراه كثيرًا يقول : سمعنا عن العرب ، وحدثنا بعض العرب ، وقال العرب ، وسمعتُ من أَثِقُ به من العرب .

قال سيبويه :" وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به : اجتَمعتْ أهلُ اليمامِة ، لأنَّه يقول في كلامه : اجتمعتِ اليمامةُ ، يعني : أهل اليمامة ، فأنّث الفِعْلَ في اللفظ ؛ إذْ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظَ يكونُ على ما يكون عليه في سعة الكلا م "[٣].

وقال في موضع آخر : "وإن شئت نصبت فقلت : مبرورًا مأجورًا ، ومصاحَبا مُعانا ، حدّثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرُهما ، كأَنَّه قال : رجعتَ مبرورًا ، واذهبْ مصاحَبا "[٤].

فلم تخل ورقة من كتاب سيبويه من ذكر نقول عن العرب ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، وعبدالله بن إسحاق ، ويونس بن حبيب ، والخليل بن أحمد ، وغيرهم من الرواة والنحاة .

مما سبق يتضح لنا أن السماع هو الأساس الأول لجمع اللغة ، وبناء

---

١ – ينظر : الاقتراح في أصول النحو ص ٦٧ .

٢ – ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٥٩ .

٣ – الكتاب ٥٣/١ .

٤ – السابق ٢٧١/١.

القواعد النحوية ، وهو المعول الرئيس لإصدار الأحكام النحوية .

ومن هنا كانت مصادر السماع متعددة ، فشملت : القرآن الكريم ، وقراءاته ، والحديث النبوي ، وأقوال العرب ، وأشعارهم .

أولاً : القرآن الكريم ، وقراءاته :

فالقرآن الكريم : هو النص العربي الفصيح المنقول إلينا بالتواتر نقلاً خرج عن حد القلة إلى حد الكثرة بإجماع أهل العربية ، لذا فهو أصل ثابت من أصول النحو ، وهو عماد أدلة النحو .

ولم يتوافر لنص ما توافر للقرآن الكريم من تواتر رواياته ، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها سندًا ومتنًا ، وتدوينها وضبها بالمشافهة من أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التابعين عن الصحابة عن الرسول (ﷺ)، فهو النص العربى الفصيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التى وصل إلينا بها الأداء والحركات والسكنات ، فلم تعن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم [١].

وقد اعتنى الإسفندري في كتابه (المقتبس)بالشواهد القرآنية اعتناءً كبيرًا ، فدائمًا يذكر الشاهد القرآني ، ويوضحه في إصدار أحكامه النحوية ، وبلغ من عنايته بالشاهد القرآني أنَّه استشهد به فيما يربو على ستمائة آية ، وكان في إصدار أحكامه النقديه على متقدمي النحاة ، والزمخشري ، وشراح المفصل ، وبخاصة الخوارزمي ، وابن الحاجب ، يعتمد كثيرًا على الشاهد القرآني ، ومن ذلك :

– ذكر في مسالة خروج الظرف عن الظرفية ، في بيان هل للظرف المتسع فيه، وغير المتسع فرق ؟، فتوجه الإسفندري ناقدًا رأي الفارسي بقوله :(قلت : ويوهم عندي تركيب الاستعمالين فرقاً ، وهو أن المتسع فيه يستدعي

١ – ينظر : في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ص ٣٨ .

استغراق الفعل الواقع عليه جميع أجزائه ، فقولك : " الذي سرته يوم الجمعة " ، يكون اليوم كله بطرفيه قد سير فيه ، ولا كذلك : "سرتُ يوم الجمعة" ، فإنه يحتمل الأمرين... ثم عول في نقده لرأي الفارسي على أكثر من دليل منها هذه الأية الكريمة التي استشهد بها نقلا عن صاحب المفصل ، فقال : (قال صاحب الكتاب : قوله : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [١]من هذا القبيل ، لأنه في صورة المفعول به ، وفي المعنى مفعول فيه ، والمعنى : أنه ملك الأمر كله في هذا اليوم ، قال : ألا ترى إلى قوله في موضع آخر : ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ [٢]) [٣].

فذكر الشاهد القرآني معيارًا لصحة نقده .

-كذلك اعتمد على الشاهد القرآني في نقده رأي الخوارزمي في بيان نوع المستثنى في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [٤].

قال الخوارزمي : " والاستثناء في الآية منقطع ؛ لأن من رحمة الله معصوم ، والمعصوم ليس من جنس العاصم ..."[٥].

فانتقده الإسفندري بقوله :" وعندي أن الاستثناء فيه متصل ؛ لأن المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا رحمةَ مَنْ رَحِمَه الله ، فـ (الرحمة) مصدر مضاف إلى المفعول ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[٦].

أما القراءات القرآنية فقد اعتمد عليها النحاة أيضاً في بناء القواعد النحوية، وإصدار الأحكام ، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، وقد عرفها

---

١ – الآية ٣من سورة الفاتحة .

٢ – من الآية ١٦ من سورة غافر .

٣ – المقتبس ص ١٨ .

٤ – من الآية ٤٣ من سورة هود .

٥ – التخمير ٤٦٢/١ .

٦ – المقتبس ١٣٨/٢ .

العلماء بقولهم : هي علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف وتشديد ، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف [١].

وقد اعتمد البصريون والكوفيون على القراءات القرآنية فى تثبيت قواعدهم ، فالبصريون وضعوا مقاييسهم اللغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش، ومن النصوص العربية الشعرية أو النثرية إلى منتصف القرن الثانى الهجرى فى ظلال هذه النصوص نمت قواعدهم.

وقد استشهد البصريون والكوفيون بالقراءات المتواترة والمشهورة ، ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشاذة ، ولكن الكوفيين ، وابن مالك أجازوا القياس عليها ، ووقف ابن جني موقفاً وسطاً فأجاز الاستشهاد بها لا القياس عليها[٢] .

وقد استشهد الإسفندري بالقراءات واعتنى بها عناية كبيرة ، ففي كتابه "المقتبس في توضيح ما التبس " ، ذكر فيه كل الشواهد القرآنية ، والقراءات القرآنية التي في (المفصل) ، وكان منهجه في القراءات أنه يوجه القراءة سواءً أكانت متواترة أم شاذة .

كذلك كان يصنع ذلك في اعتراضه علي النحاة ، ونقده لهم ، فكان يعتمد في إصدار أحكامه عليهم بالقراءات القرآنية .

ومن ذلك فقد أورد نصاً للزمخشري في الكشاف ، فقال : "في ﴿ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾ [٣]أنه في موضع الحال ، بدليل قراءة من قرأ : "حصرةً صدورهم "[٤]

---

١ – ينظر : دراسات لغوية ص ١٤٠.

٢ – ينظر : الخصائص ٩٣/١ ، ٩٤ ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ١٣٨ –١٣٩ .

٣ – من الآية (٩٠) من سورة النساء .

"[1] ، فقد جعله المبرد صفة لموصوف محذوف ، كأنه قيل : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم "[2].

ثم عقب عليه بقوله :" وفي بعض نسخ النحو : وذكر المبرد وجهاً آخر ، وهو : أن يكون دعاءً "[3].

ومثال ذلك : في مسألة خروج الظرف على الظرفية ، في نقده رأي الفارسي ، اعتمد على عدة أدلة ، منها استشهاده بقراءة : ﴿بَلْ مكرُّ الليلَ والنَّهارَ﴾ [4]، فنصب (الليل والنهار)على الظرف ، إما في قراءة العامة بإضافة المكر إلى الليل ، فهو في موضع نصب على المفعول به علي جهة التوسع .

ثانياً : الحديث النبوي

من المعروف أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم ، جاءت مبينة له ، ومفصلة لمجمله ، ومقيدة لمطلقه ، وقد أجمع العلماء علي حجية السنة النبوية في الأحكام الشرعية.

فالحديث : هو ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم –من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ[5].

---

١ – هذه القراءة ، قرأ بها الحسن كما في تفسير الطبري ٢٢/٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٨٩/٢ ، وتفسير الراغب الأصفهاني ١٣٨٢/٣ ، والكشاف ٥٤٧/١ ، وتفسير القرطبي ٣٠٩/٥ ، وقد نسبت هذه القراءة أيضاً ليعقوب ، كما في الكنز في القراءات العشر ٤٥٤/٢ ، وشرح طيبة النشر للنويري ٢٧٤/٢ .

٢ – الكشاف ٥٤٧/١

٣ – المقتبس ٩٣/٢ .

٤ – من الآية ٣٣من سورة سبأ .

٥ – ينظر : منهج النقد في علوم الحديث ص ٢٦ .

وقد اختلف النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي ، فمنهم من منع مطلقاً ، ومنهم من أجاز مطلقاً ، ومنهم من أجاز بشروط ، وتفصيل ذلك علي النحو الآتي :

أولاً : من المانعين مطلقاً ، ابن الضائع ، وأبو حيان، ووافقهما السيوطي ، وحجتهم في ذلك :

-أن كثيرًا من الأحاديث قد رويت بالمعنى ، فلا يدرى هل المروي هو كلام النبي -ﷺ- أو لا ؟

- ولأن أكثر الرواة كانوا من العجم ، فأوقعوا فيه اللحن ، لهذين السببين منعوا الاحتجاج به[١] .

ثانياً : من أجاز مطلقاً ، جماعة من المتأخرين والمحدثين ، كان هدفهم المعنى ، وممن اشتهروا بذلك ابن مالك ، وابن هشام ، وكانت حجتهم : أن رواية الحديث بالمعنى أمر مختلف فيه بين علماء الحديث ، ومن أجازها جعل من شروط الجواز أن يكون الراوي عالماً بلغة العرب[٢] .

ثالثاً : من أجاز بشروط وهو الأمام أبو إسحاق الشاطبي حيث صرح بذلك في المقاصد الشافية ، فقال : (إذ لا تجد في كتابٍ نحوي استدلاً بحديثٍ منقول عن رسول الله- ﷺ -إلا على وجه أذكره بحول الله ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش... ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى.... وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين :

أحدهما : ما عرف أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه ، فهذا لم

١ – ينظر : الاقتراح في أصول النحو ص ٧٨ .

٢ – شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) ص ٩٨ .

يقع به استشهاد من أهل اللسان، والثاني : ما عرف أن المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي ، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله – ﷺ – ، ومن هذا ما روي أن قومًا وفدوا على النبي – ﷺ – فقال : "مَنْ أَنْتُمْ ؟ ، فقالوا: بَنُو غَيَّانَ، فقال: بل أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ [١])[٢]

والإسفندري من النحاة الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث ، فقد استشهد في (المقتبس) بأكثر من مائة حديث ، فمن ذلك :استشهاده على وقوع صاحب الحال نكرة ، فنقل عن الزمخشري ، أنه نسب لعبد القاهر القول بذلك ، واستشهد لذلك بقول النبي –ﷺ – : "فجاء فرسٌ له سابقاً "[٣] ، ثم علق عليه بقوله :" قلت : وفيه وجه آخر ، وهو أن تقدير قوله :" فرسٌ له" : فرسه ، وأقحمت اللام المضيفة توكيدًا للإضافة ، ومثلها قولهم : لا أبا لك "[٤].

المصدر الثالث : أشعار العرب ونثرهم .

إن علماء اللغة قديماً اعتنوا اعتناءً كبيرًا بالشاهد الشعري ، فكانوا يستشهدون بالشعر الجاهلي والإسلامي ، وأجمعوا على الاحتجاج بقول الثقات.

فلا يعتمدون فيه إلا على ما ثبت عندهم وصحت نسبته إلى قائله ،

---

١ – ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى ١/ ٣٣٣، وابن حجر العسقلاني في الإصابة في تمييز الصحابة ١٧/٤.

٢ – المقاصد الشافية ٤٠١/٣–٤٠٣ .

٣ – لم أعثر عليه بلفظه المذكور في كتب الحديث ، ولكن ما وجد هو : أن أنس مالك – رضي الله عنه – سئل : هَلْ كُنْتُمْ تُرَاهِنُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ : فَأَتَيْنَاهُ فَسَأَلْنَاهُ ، فَقَالَ : «نَعَمْ لَقَدْ رَاهَنَ عَلَى فَرَسٍ لَهُ ، يُقَالُ لَهُ : سُبْحَةُ فَجَاءَتْ سَابِقَةً ، ينظر : السنن الكبرى للبيهقي ، ومسند الإمام أحمد ٧٥/٢٠.

٤ – المقتبس ٥٣ .

وتحققوا من فصاحة قائلة ، وصدق راويه [١].

وبالنسبة لموقفهم من الاحتجاج به ، فقد قسموا الشعراء إلى طبقات :

الطبقة الأولى : طبقة الجاهليين، وهم الشعراء الذين عاشوا في الجاهلية ، ولم يدركوا الإسلام ، كأمري القيس ، والنابغة والأعشى .

الطبقة الثانية : طبقة المخضرمين ، وهم الذين عاشوا في الجاهلية ، وأدركوا الإسلام ، كحسان بن ثابت ، و لبيد بن ربيعة .

الطبقة الثالثة : الإسلاميون ، وهم الذين عاشوا في الإسلام ، كجرير ، والفرزدق .

الطبقة الرابعة : طبقة المولدين ، كبشار ، وأبي نواس[٢] .

والإجماع منعقد على الاحتجاج بشعري الطبقة الأولى والثانية ، أما الثالثة والربعة ففيهما خلاف لا مجال لذكره هنا .

أما النثر، وهو الذي يشمل أقوال العرب وأمثالهم ، فلم يعتنوا به مثل اعتنائهم بالشعر .

وكان الإسفندري من النحاة الذين عنوا بالاستشهاد بأشعار العرب ، وأقوالهم ، فقد استشهد بعدد كبير من الأبيات الشعرية التي تضمنت الشواهد اللغوية والنحوية من شعر الجاهليين والإسلامين ، والمحدثين ، وقد بلغت تلك الأبيات ما يزيد على تسعمائة شاهد ، أما الأقوال فقد استشهد بعدد كبير أيضاً ، مايزيد على مائتي قول .

فمن استشهاده بالشعر وجعله معيارًا يعتمد عليه في إصدار حكمه النقدي على من سبقه من النحاة ، استشهاده برجز العجاج في نقده لرأي الجرمي في

---

١ – ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ١٥٨ .

٢ – ينظر : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ٩٠/١ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٤١٥/٢ .

منعه مجيء المفعول له معرفة ، فقال : والبيت حجة عليه ، وذكر الرجز[١]:

يركبُ كلَّ عاقرٍ جمهورِ ... مخافةً وزعل المحبور

والهولَ من تهول الهبور

ومن استشهاده بأقوال العرب : نقده لابن الحاجب ، عندما اعترض على الزمخشري ، وحكم على أن الإضافة في قولهم :" لا أبا لك " حقيقية تفيد التعريف ، فانتقده ، وذكر أن الإضافة ليست على الحقيقة وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه[٢] .

فاعتمد في نقده لهذا القول على كلام العرب .

المطلب الثاني : القياس

والقياس لغة : التقدير ، يقال : قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ[٣].

اصطلاحاً : عرفه الرماني بأنه : الْجمع بَين أول وثان يَقْتَضِيهِ فِي صِحَة الأول صِحَة الثَّانِي وَفِي فَسَاد الثَّانِي فَسَاد الأول[٤].

وعرفه ابن الأنباري بأنه : حملُ فرع على أصل بعلةٍ تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع[٥].

---

١ – الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١–٣٥٥ ، والكتاب ٣٦٩/١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٧/١ ، والمفصل ص ٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥٢/١ ، والشاهد فيه : مجيء المفعول له معرفة ونكرة ، فقوله "مخافة " نكرة ، و"زعل المحبور" ، و"الهول " معرفتان .

٢ – المقتبس ٢٤٩/٢ .

٣ – لسان العرب مادة (قيس) ١٨٧/٦ .

٤ – الحدود ص ٦٦ .

٥ – لمع الأدلة ١٠٧ .

أركان القياس :

القياس له أربعة أركان :

الأول : المقيس عليه : وهو (الأصل)، ويعرف بشيئين :

أولهما : المادة اللغوية المنقولة عن العرب ، بطريق السماع ، والرواية بالمشافهة ، أو التدوين.

ثانيهما : القواعد النحوية التى صاغها النحاة من استقراء تلك المادة [١].

ومن شرطه : ألا يكون شاذًا خارجًا عن سنن القياس ، فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه [٢].

الثاني : المقيس ، وهو (الفرع): وهو ما كان محمولًا على كلام العرب ، وموجهًا على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب ، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها[٣].

الثالث : الحكم ، وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه ، وشرطه أن يكون ثابت الاستعمال عن العرب[٤] .

الرابع : العلة ، وهي الصفة التي من أجلها عُدي حكم المقيس عليه على المقيس ، وهذا يعني أن المقيس إنما استحق حكم المقيس عليه لوجود علامات وأمارات تستوجب هذا الحكم [٥].

ولقد اهتم النحاة الأوائل بالقياس اهتماماً كبيرًا ، فالبصريون بنوا قواعدهم

---

١ – ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامي والمحدثين ص٨١ .

٢ – الاقتراح ص ٨٢.

٣ – ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٢٧٥.

٤ – ينظر : ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامي والمحدثين ص ٩١.

٥ – ينظر : السابق ص ٩٣ .

على الأكثر الشائع من كلام العرب ، ولذا فقد تشددوا في القياس ، فلم يقيسوا إلا على الكثير المسموع .

أما الكوفيون ، وإن اتفقوا مع البصريين في القياس على الأكثر ، إلا إنهم خالفوهم في القياس على الشاذ ، والنادر ، فقد آثروا أن يأخذوا بكل ما جاء عن العرب [١].

لذا قال السيوطي : " اتفقوا على أن البصريين أصح قياسًا ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ والكوفيين أوسع رواية"[٢].

والإسفندري اعتمد كثيرًا في بيان أحكامه النحوية ، وبخاصة نقده لآراء النحاة على القياس ، فمن ذلك ، تحدث في باب المفعول فيه عن (ضُحَى) ، و(عِشاءَ) من ناحية منعهما من الصرف ، فقال : " وأما ضُحَى ، وعشاء ، فلم توجد فيها رواية موثوق بها غير أنها تقاس على (سَحَر) فيمتنع الصرف ، وليس بسديد ،ولعل (سَحَر) هو الذي حملها على هذا الاختلافات ، والظاهر أنه استبد بهذا الحكم في الاستعمال ، وإلا فالقياس يأباه..."[٣].

ومن ذلك : اعتماده على القياس في نقده لرأي الخوارزمي حين نقل في التخمير ، قول يونس في توجيهه النصب في قول الشاعر : لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً [٤]... أنه نون مضطرًا، فانتقده الإسفندري :"بقوله:"

وقول يونس : أنه نون مضطرًا يحمل على غير ما حمله في التخمير ،

---

١ – ينظر : ظاهرة الحمل على المعنى ص ١٠٨ .

٢ – الاقتراح ١٥٦.

٣ – المقتبس ٦/٢ .

٤ – هذا شطر بيت من السريع وتمامه : " اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ " وهو لأنس بن العباس كما في الكتاب ٢٨٥/٢ ، والأصول في النحو ٤٠٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٨/٢ ، و بلانسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٣/١ ، واللمع ص ٤٤، والمفصل ص ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٢ .

وهو أنه أجرى الحركة البنائية مجرى الإعرابية لاطرادها ، وحمل الإعرابية عليها"[١].

مما سبق يتضح أنه اعتمد في نقده لآراء النحاة كثيرًا على القياس .

المطلب الثالث : العلة

العلة في اللغة : السبب ، يقال : اعتل الرجل ، وهذه علة لهذا ، أي : سبب[٢].

وفي الاصطلاح : هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه[٣].

والعلة النحوية قديمة لم تكن وليدة القرون المتأخرة ، وإنما هي قديمة قدم النحو ، قد نشأت وشهدت تطوره ، وكان النحاة الأوائل يعللون لكثيرٍ من الأحكام.

فكتاب سيبويه تجده مليئًا بالعلل التي تتصف بأنها قريبة من روح اللغة ، ومن حسها [٤]، وقد بين ابن جني الحكمة من وجود العلل ، فقال :" باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها ، وحملناه عليها : اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مسكة وعصمة ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب : من أنها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها وأجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها ، من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة ، وتقريها منهجًا واحدًا"[٥].

---

١ – المقتبس ٢/٢١٢ .

٢ – لسان العرب ١١/٤٧٥ .

٣ – ينظر : التعريفات للجرجاني ص١٥٤ .

٤ – ينظر : ترشيح العلل ص ٨٢ .

٥ – الخصائص ١/٢٣٨ .

وقد حفلت كتب النحويين بكثير من العلل ، منها : مراعاة المعنى [١]، وأمن اللبس[٢] ، والخفة[٣] ، والاتباع [٤] ، وحمل الشيء على الشيء [٥]، والاختصار[٦] ، وغيرها من العلل الكثيرة .

وكل من جاء بعد سيبويه اهتم بالعلة النحوية ، ومنهم الزمخشري صاحب المفصل ، قد اهتم بالعلل كثيرًا ، وكذلك الإسفندري ، موقفه من العلة كموقف أقرانه من النحاة ، فقد كان مولعاً بضروب العلل ، فليس ثمة حكم يذكره إلا ويتبعه بالعلة التي كان هذا الحكم نتيجة لها ، ومسبباً عنها ، وهذه الظاهرة نلمح آثارها عند جميع النحاة ، لكن نجد بعضهم يؤثرونها في منهجهم ، ولا يطيقون أن يُطلقوا حكمًا ما دون أن يقرنوه بعلته ، ومن أولئك النحاة : ابن جني ، والفارسي ، وابن الأنباري ، والإسفندري [٧]. ومن مظاهر ولع الإسفندري بالعلة أنه كان يحيل بعض العلل إلى فصول أو مواضع أخرى ، ومن أمثلة ذلك : تعليله لعدم كون المفعول له من أنواع المصدر فقال : "وإنما لم يُعَد من أنواع المصدر ؛ لأنه متضمن للام وفي معناها ، وهذا التضمن عن موقع المصدر بمعزل ، ألا ترى لا يصح أن يقال : ضربته لضرب ، أو لسوط ، ولما امتنع هذا

---

١ – ينظر : شرح المفصل ٤٠٢/١ ، وشرح التسهيل ٢١٢/١ .

٢ – ينظر : المقتضب ١١١/١ ، التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٦٩ ، وارتشاف الضرب ١٨٠٤/٤ .

٣ – ينظر : الكتاب ٢٧٨/٣ ، و١١٧/٤ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ٥٩/٣ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١٩٣/١ .

٤ – ينظر : المقتضب ٩٣/٢ ، والخصائص ٤٧١/٢ ، والمفصل ص ٤٦٧ ،و شرح الشافية ٨٩/٣ .

٥ – ينظر : الخصائص ٢١٥/١ ، وتمهيد القواعد ٣ / ١١٩١ .

٦ – ينظر : الأصول في النحو ٦١/١ ، واللباب ١٨٤/١ ، وأمالي ابن الحاجب ٨٨٨/٢.

٧ – ينظر : المقتبس ٧١/٢ .

التقدير في المصدر خرج عن حده ، ولم يندرج تحت جملته ، وكان بابًا على حده ، وإن كان في معناه ضمنًا ، اللهم إلا إذا جعل المنصوب على المصدرية نوعين "[١].

وقد اعتمد العلة معيارًا في إصدار أحكامه النحوية على متقدمي النحاة ، والزمخشري ، وبعض شراح المفصل .

ومن أمثلة ذلك : في مسألة العامل في البدل ، نقل كلام عبد القاهر ، ونقده ، واعتمد في نقده على العلة ، فقال :" وقد صرح الشيخ عبد القاهر : أن "ثلثيهم "في قولك :" مررت بالقوم ثلثيهم" ، مجرور بحرف جر آخر ، كأنك قلت: " بقومك بثلثيهم" [٢]، وهذا نص منه مخالف لما ذكره الشيخ السكاكي ، ثم إن في كلام عبد القاهر عقدة مشكلة الحل من جهة أخرى ، وهي أن الجار إما هو مضمر في البدل أولا ، وكلاهما فيه كالمستبهم ، أما الأول فلأن إضماره هنا إن كان قياسًا متلئبًا في جميع باب البدل ، وإضمار الجار قليل في شيء من المواضع ، وأما الثاني فلأن إعماله وهو غير مضمر ولا ملفوظ ليس من أصولهم في شيء ؛ لأن العامل وهو عامل مهما وجد في كلامهم لم يخل عن أحد هذين الوصفين "[٣].

ومن ذلك نقده لرأي الزمخشري ، في بناء (حيثُ) ، فقال : " (كأن الشيخ –رحمه الله– لم يتعرض لمطلق بنائه تعويلاً على ظهور حاله أنه من المبنيات، للزوم إضافته إلى الجمل ، فتخطى إلى بنائه على الضم ليكشف عن علة ذلك؛ إذ هذه الحالة أبهم ، فكانت الحاجة إلى بنائه أمس وأهم)[٤].

---

١ – السابق ٣٩/٢ .

٢ – المقتصد ٩٢٩/٢ .

٣ – المقتبس ٢/ ٥٠٠ .

٤ – المقبس ٨١٢/٢ .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، ستتضح في المبحث الثاني في مظاهر نقده للنحاة .

أما الإجماع ، واستصحاب الحال فقد تعرض لهما في (المقتبس) لكنه لم يعتمد عليهما في إصدار أحكامه النحوية ، فلهذا السبب لم اتعرض لذكرهما في معاييره النقدية .

□

المبحث الثاني : مظاهر نقده للنحاة

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : مظاهر نقده للأراء النحوية .

المطلب الثاني : مظاهر نقده للآراء الصرفية .

المطلب الأول : مظاهر نقده للأراء النحوية

تنوعت مظاهر نقده للنحاة ، فقد تعرض بالنقد لمتقدمي النحاة ، ولصاحب المفصل ، ولبعض شراح المفصل ، كالخوارزمي وابن الحاجب ، وهذه المظاهر، أو الصور جاءت على النحو التالي وفقاً لترتيب أبواب المفصل في المسائل الآتية :

١-حد المفعول معه .

أصل هذا الموضع أن ابن الحاجب اعترض على الزمخشري في حده للمفعول معه ، فرد الإسفندري هذا الاعتراض بنقدٍ لابن الحاجب ، فقال : "قال شح[١] يقصد (ابن الحاجب) قوله :"هوالمنصوب" تعريف يفضي إلي الدور ؛ لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولاً معه ، فإذا جعل النصب حدًا له فقد توقف كل واحد منهما علي الآخر ؛ لأنه لا يتعقله حتى يكون منصوباً ، ولا يكون حتى يتعلقه ، وإنما قال : "هو المنصوب" إذ كل واو بمعنى "معَ" هذا حكمه ؛ لأن عندنا أشياء كثيرة الواو بمعنى "مع" فيها ، ولا تكون مفعولاً معها ، نحو :"كلُّ رجلٍ وضيعته " ... فعقب عل كلامه ناقداً إياه بقوله :" اعتراض الإمام ابن الحاجب علي تعريف الشيخ ليس بشيء ؛ لأنه زعم في أثناء كلامه ، وهو عمدة اعتراضه أنه جعل النصب حدًا له ، وليس الأمر كما زعم ، بل جعل تعريفه بمنصوب مكتفيًا ، وهكذا جرى التعريف في كل محدود وحده ، وإن شئت فتأمل قبح كل ما أثبته في هذه الجملة محققا"[٢].

عرف الزمخشري المفعول معه : هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) ، وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً ، نحو قولك : ما صنعت

---

١ – هذا الرمز يقصد به ابن الحاجب ، صاحب الإيضاح في شرح المفصل .

٢ – المقتبس ٢٢/١، ٢٣ .

وأباك .[١]

إن الناظر على حد الزمخشري للمفعول معه ، يجده مقارباً للأمثلة التي ذكرها سيبويه للمفعول معه على الرغم أنه لم يجعل له حدًا ، فذكر في كتابه تحت عنوان :" باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعول معه ، ومفعول به كما انتصب نَفْسَه فى قولك : امرأً ونفسَه ، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك ، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها ، إنَّما أردتَ : ما صنعتَ مع أَبيك ، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها ، فالفصيلُ مفعولٌ معه ، والأَبُ كذلك ، والواو لم تغيَّر المعنى، ولكنَّها تُعْملُ فى الاسم ما قبلها "[٢].

ونجد أيضاً ابن يعيش يعرفه بقوله : " اعلم أنّ المفعول معه لا يكون إلّا بعد الواو، ولا يكون إلّا بعد فعلٍ لازم ، أو مُنْتَهٍ في التعدّي ، نحو قولك : "ما صنعت وأباك " .... ثم يردف الحديث فيقول : وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئًا ، كان ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها "[٣].

فتعريف ابن يعيش هونفسه تعريف الزمخشري ، ولكن اعتراض ابن الحاجب على حد الزمخشري للمفعول به ، كان هو السبب الرئيس لتوجيه النقد له من الإسفندري ، يتمثل في قوله : "هو المنصوب" ، فالزمخشري كما فُهم من نقد الإسفندري لابن الحاجب لم يقصد بالمنصوب ، أنه تتعين تسميته بالمفعول معه لكونه منصوباً ، بل النصب قضية عامة ومشتركة ، فمثلاً : المفعول به سمي بذلك ، لأن فعل الفاعل ، وقع عليه ، وليس لنصبه ، وغيره من المفاعيل، ومنها المفعول معه ، وهذا الأمر يقوي نقد الإسفندري لابن الحاجب .

ويزيده قوة قول أبي حيان في حده للمفعول معه بأنه : هو الاسم التالي

---

١ – ينظر : المفصل ص ٨٣ .

٢ – الكتاب ٢٩٧/١ .

٣ – شرح المفصل ٤٣٨/١، ٤٣٩، ٤٤٠ .

واوًا، تجعله بنفسها في المعنى كمجرور (مع)، وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة [1].

فيفهم من كلام أبي حيان أنه نظر إلى جانب المعنى ، وأنه في اللفظ كالمفعول المنصوب بالفعل المعدى بالهمزة ، فيتضح أن النصب قضية مشتركة وليست خاصة بالمفعول معه .

والزمخشري نفسه يستشهد لذلك بقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ﴾ [2]، ويعقب على الآية بقوله : و"الواو "في" وَالشَّياطِينَ "يجوز أن تكون للعطف ، وبمعنى "مع" ، وهي بمعنى «مع» أوقع ، والمعنى : أنهم يحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغووهم ، يقرن كل كافر مع شيطان في سلسلة.

فغلب جانب المعنى ، فيبطل اعتراض ابن الحاجب عليه ، ويكون الإسفندري محقاً في نقده انتصارًا للزمخشري ، لأنه قد ورد مجيء المفعول معه مرفوعاً ، قال سيبويه :" بابٌ معنى الواو فيه كمعناها فى الباب الأوّلِ ، لاّ أنّها تَعْطِفُ الاسمَ هنا على ما لا يكونُ ما بعده إلاَّ رفّعا على كلّ حال وذلك قولك : أنت وشأنُك ، وكلُّ رجل وضَيْعتُه ، وما أنت وعبدُ الله ، وكيف أنت وقَصْعةٌ من ثَريدٍ ، وما شأنُك وشأنُ زيد"[3].

فسيبويه يصرح في هذا الباب أنه كالذي قبله يقصد باب المفعول معه ، فكما ورد مجيء المفعول به منصوباً ، ورد مجيئه مرفوعاً ، واستدل لذلك بالأمثلة الواردة في النص ، فالواو فيها للمعية والرفع على المفعول معه .

---

١ – ارتشاف الضرب ١٤٨٣/٣ .

٢ – من الآية ٦٨ من سورة مريم .

٣ – الكتاب ٢٩٩/١ .

واستدل لذلك بالسماع ومنه قول الشاعر :

يا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ... ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفَخْرُ[١]

فـ"الفخرُ" مرفوع على أنه مفعول معه ، والواو للمعية .

والعجب من ذلك أن الزمخشري وافق سيبويه على ذلك ، واستشهد بالبيت [٢]، ووافقهما ابن يعيش [٣]، والشاطبي [٤].

مما سبق يتبين أن الإسفندري كان محقاً في نقده لابن الحاجب انتصاراً لشيخه الزمخشري ، واعتمد في نقده على العلة ، ولأن المفعول معه كما جاء منصوباً ، جاء مرفوعًا [٥]، وليس النصب يوجب تسميته بذلك ، ومن سمع حجة على من لم يسمع .

٢-خروج الظرف عن الظرفية .

نقل الإسفندري موافقة الخوازمي في التخمير لأبي علي الفارسي الذي يرى أنه ليس هناك فرق بين الظرف المتسع فيه ، وغير المتسع ، فعقب على كلام الخوارزمي ناقدًا لرأي الفارسي بقوله : (قلت : ويوهم عندي في تركيب الاستعمالين فرقًا ، وهو أن المتسع فيه يستدعي استغراق الفعل الواقع عليه جميع

---

١ – البيت من الكامل ، وهو مجهول القائل في الكتاب ٢٩٩/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٤/١ ، والمفصل ص ٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٨/١ ، ٤٤٤، ونسبه الشاطبي في شرح الألفية للمخبل السعدي ٣٣١/٣ .

٢ – المفصل ص ٨٥ .

٣ – ينظر : شرح المفصل ٤٤٦/١ .

٤ – ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٣٢/٣ .

٥ – ينظر : المفعول معه في النحو العربي نصبًا ورفعًا وجرًا ص١٤ ، ١٥، ١٦ ، وهو بحث منشور ، للدكتور / عبد الجبار فتحي زيدان في كلية التربية الأساسية – جامعة الموصل ، عام النشر : ٢٠١٠م .

أجزائه ، فقولك : " الذي سرته يوم الجمعة " ، يكون اليوم كله بطرفيه قد سير فيه ، ولا كذلك : سرتُ يوم الجمعة فإنه يحتمل الأمرين)[١].

إن الفرق بين الظرف المتسع فيه ، وغير المتسع ، أن المتسع فيه ينصب على المفعول به ، أو على التشبيه بالمفعول ، وغير المتسع هو : ما ينصب على الظرفية .

واختلف النحاة في الفرق بين الظرف المتسع فيه ، والمتسع على فريقين :

الأول : ذهب سيبويه [٢]، وعبد القاهر الجرجاني [٣]، والزمخشري [٤]، وابن الأثير [٥]إلى القول بالفرق بينهما.

قال سيبويه مصرحاً بذلك : " وتقول : سير عليه فرسخانِ يومَيْنِ ، لأنَّك شغلت الفعلَ بالفرسخَيْنِ ، فصار كقولك : سير عليه بَعيرُك يومَيْنِ ، وإن شئت قلت : سير عليه فرسخَيْنِ يومانِ ، أيُّهما رفعتَه صار الآخَرُ ظرفا ،وإن شئت نصبته على الفعل فى سعة الكلام لا على الظَّرف"[٦].

وقد بين هذا الفرق سيبويه في نصه السابق ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني :" اعلم أن الظروف إذا اتُّسع فيها كان حقيقة الاتساع أن لا يقدر فيها حرف الجر الذي هو (في) ، فيقال : سرتُ يوم الجمعةِ ، وينزل في التقدير منزلة زيدٍ في قولك : ضربت زيدًا ، ولا تكون (في) مقدرة مع يوم الجمعة ، كما

١ – المقتبس ص ١٧.
٢ – الكتاب : ٢٢٣/١ .
٣ – المقتصد ٦٤٧/١ .
٤ – المفصل ٨١ .
٥ – البديع في علم العربية ١٥٥/١.
٦ – الكتاب : ٢٢٣/١ .

لا تكون مع زيدٍ ..." [١].

الثاني : أنه لا فرق بينهما ، وإليه ذهب الفارسي ، ووافقه الخوارزمي [٢]، والرضي[٣] ، قال الفارسي : " ألا ترى أن الظرف إذا جُعل مفعولاً على السعة ، فمعناه متسعًا فيه معنى الظرف ؟..."[٤].

وهذا القول للفارسي تعرض له الإسفندري بالنقد ، وصرح بأن هناك فرقًا بين الظرف المتسع فيه ، وغير المتسع ، واعتمد الإسفندري في نقده لرأي الفارسي على كثير من الأدلة منها :

أولاً : قول الشاعر :

وَيوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ [٥].

حيث قال :"شهدناه" ، فنصب ضمير اليوم على التشبيه بالمفعول به اتساعًا ، ولو نصبه على الظرف لقال : "شهدنا فيه " .

وما استدل به الإسفندري يظهر دقه فهمه لكلام النحاة ، قال سيبويه في باب بابٌ جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعلُه إلى مفعولَيْنِ فى اللفظ لا في المعنى : ... ، " و " تقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهلَ الدار، فتجْرِى الليلةَ على الفعل فى سَعَةِ الكلام ، كما قال : صِيدَ عليه يومان ، ووُلِدَ له ستّون عاماً، فاللفظُ يَجرى على قوله : هذا مُعْطِى زيدٍ درهَماً ، والمعنى : إنّما هو فى الليلة ،

---

١ – المقتصد ٦٤٧/١ .

٢ – التخمير ٤٠٤/١ .

٣ – شرح كافية ابن الحاجب ٦٠٢/١ .

٤ – الحجة للقراء السبعة ٢٠/١ .

٥ – البيت من الطويل ، لرجل من بني عامر ، كما في الكتاب ١٧٨/١ ، وشرح المفصل ٤٣٣/١ ، و بلا نسبة كما في المقتضب٣٣١/٤ ، و شرح كتاب سيبويه ٢٦٨ ، والمفصل ٨٢ ، والتذييل ٨٥/٨ ، وخزانة الأدب ٢٠٢/٨ .

وصِيدَ عليه فى اليومين ، غيرَ أنّهم أَوقعوا الفعلَ عليه لسَعة الكلام[١].

ثانيًا : قول الشاعر :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ [٢].

ففي هذا الرجز ، قوله : "سارقَ الليلة" أضاف "سارقَ" وهو اسم مشتق إلى "الليلةِ "وهي ظرف ، وهي من إضافة المشتق إلى ما ينصبه على المفعولية في المعنى ، وذلك على التوسع في الظروف .

وأضاف الإسفندري دليلاً ثالثاً نقله عن الزمخشري في الكشاف[٣] ، فقال : (قال صاحب الكتاب : قوله : ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٤]من هذا القبيل ، لأنه في صورة المفعول به ، وفي المعنى مفعول فيه ، والمعنى : أنه ملك الأمر كله في هذا اليوم ، قال : ألا ترى إلى قوله في موضع آخر : ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ [٥][٦]. [٥][٦].

وذكر دليلاً رابعًا وهو قول الشاعر :

فإنْ أنتَ لم تقدِرْ على أنْ تُهينه ... فدَعْهُ إلى اليوم الذي أنتَ قادِرُهْ[٧].

---

١ – الكتاب ١٧٦/١ .

٢ – الرجز بلا نسبة في الكتاب ١٧٦/١، والأصول في النحو ١٩٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١١/١ ، والمفصل ٨٢ ، والإنصاف ٣٥٣/٢ ، واللباب ٢٧٤/١، والتذييل ٨٧/٨.

٣ – الكشاف ١١/١ ، ١٢ .

٤ – الآية ٣من سورة الفاتحة .

٥ – من الآية ١٦ من سورة غافر .

٦ – المقتبس ص ١٨ .

٧ – البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٤٥/٢ ، والتذييل والتكميل٨٧/٨ ، ، وتمهيد القواعد ٢٠٣٠/٤ ، وهو لأوس بن حبناء في شرح الحماسة للمزروقي ص ٦٥٥ .

فأضاف (قادر) إلى ضمير اليوم دون وساطة «في» وذلك على سبيل التوسع.

واستدل أيضاً بهذه القراءة [١] : ﴿بَلْ مكرُّ الليلَ والنَّهارَ﴾ [٢]، فنصب الليل والنهار على الظرف ، إما في قراءة العامة بإضافة المكر إلى الليل ، فهو في موضع نصب على المفعول به علي جهة التوسع .

ونخلص من هذا أن الإسفندري في نقده لرأي أبي علي الفارسي يعدَّ من أنصار الفريق الأول القائل بالفرق بينهما .

وهو محق في نقده ، لأنه اعتمد في نقده علي أدلة كثيرة من السماع .

٣- المفعول له بين التعريف والتنكير .

في هذه المسألة يرى الجرمي أن المفعول له لا يكون إلا نكرة ، فنقده الإسفندري بقوله : "ورأيت في بعض كتب الإعراب أن الجرمي أبى أن يكون المفعول له إلا نكرة ، وزعم أن المضاف في صورة الإضافة في نية الانفصال ، ولكن لا ينقضي بهذا الجواب عن المعرف باللام ، والبيت حجة علية ..." [٣].

وللنحاة في هذه المسألة قولان :

الأول : ذهب سيبويه [٤]وجمهور البصريين[٥] إلى جواز مجيء المفعول له له معرفة ونكرة .

---

١ – وهذه القراءة لقتادة في المحتسب ١٩٣/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٠٣/١٤ ، والبحر المحيط ٥٥٢/٨ ،

٢ – من الآية ٣٣من سورة سبأ .

٣ – المقتبس ص ٤٣ .

٤ – ينظر : الكتاب ٣٧٠/١ .

٥ – ينظر :شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٥٦/٢ ، و أسرار العربية ص ١٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٩/١ ، والتذييل والتكميل٢٤٣/٧ ، وشفاء العليل ٤٦٣/١ .

قال سيبويه : " وحسُن فيه الألفُ واللام لأنَّه ليس بحال ، فيكونَ في موضع فاعلٍ حالاً، ولا يشبَّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوِهما..." [١].

الثاني : ذهب [٢]الجرمي إلى أن المفعول له لا يكون إلا نكرة .

وهذا الرأي للجرمي لم يسلم من الانتقاد من النحاة السابقين للإسفندري ، والموافقين له ، وهذا مما جعل الإسفندري ينتقده بقوله :"... والبيت حجة عليه"، والحق معه ، لكثرة الأدلة على جواز مجيئة معرفة ونكرة ، فمن هذه الأدلة :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [٣] ، فقوله: {حَذَرَ الْمَوْتِ} منصوبٌ لأنّه مفعولٌ له ، وهو معرفةٌ بالإضافة [٤].

ثانيـا : قولـه تعـالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [٥]، فـ"ابتغاء مرضاة الله " معرفة بالإضافة ، و"تثبيتاً " نكرة .

ثالثاً : وهو ما استدل به الإسفندري قول الشاعر [٦] :

يَركَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمهُورِ... مَخافَةً وزَعَلَ المَحبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهُبُورِ

---

١ – الكتاب ٣٧٠/١ .

٢ – ينظر : الأصول في النحو لابن السراج ٢٠٨/١ ، وشرح اللمع للباقولي ص ٤٥٥، وأسرار العربية ص ١١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥٤/١ ، والمقتبس ص ٤٣ ، والتذييل والتكميل ٤٤٤/٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢–٦٥٦/ .

٣ – من الآية ١٩ من سورة البقرة .

٤ – شرح المفصل ٤٥٤/١ .

٥ – من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

٦ – الرجز سبق تخريجه ص ١٩.

ففي هذا الرجز جاء المفعول له معرفة ونكرة ، فقوله "مخافة " نكرة ، و"زعل المحبور" ، و"الهول " معرفتان .

وما يدعيه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يحتاج إلى دليل ، فلو صح هذا في الإضافة ، فكيف يصح له مع لام التعريف في قول العجاج : والهول من تهوُّ لِ الهُبُور"؟ .

فيظهر من ذلك أن انتقاد الشيخ لرأي الجرمي في محله ؛ لأن جميع النحاة أجمعوا على مجيء المفعول له معرفة ونكرة .

وهذا النقد للجرمي ليس منفردًا به الإسفندري ، بل سبقه إليه كثير من النحاة منهم : ابن يعيش ووصفه بالخطأ ، وذكر ه حكاية عن ابن السراج ونسبه للجرمي ، والرياشي ، فقال : "قال أبو العبّاس: أَخْطأ الرياشيُّ أقبحَ الخَطَأ ، لأنّ بابَنا هذا يكون معرفةً ونكرةً " [١].

وكذلك الرضي بعد ما ذكر الخلاف نقد مذهب الجرمي ، واختار مذهب الجمهور ، وعلل لذلك لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره [٢].

ووافق الإسفندري في نقده للجرمي أبا حيان ، ووصف رأي الجرمي بالفساد ، فقال : " ... ، وهذا فاسد ، فإن السبب الحامل قد يكون معلومًا عند المخاطب ، فتحيله عليه ، فتعرفه ذات السبب ، وأنها المعلومة له ، ولا تنافي بينهما ، ولا يلزم عدم الاختصار إلا فيما يذكر ، ولا يحتاج إليه "[٣].

وكذلك ناظر الجيش ، ووصفه بأنه مردود لاينبغي التشاغل به [٤].

مما سبق يتضح أن الإسفندري كان محقاً في نقده لرأي الجرمي ، وأنه

---

١ – شرح المفصل ٤٥٣/١ .

٢ – شرح الرضي للكافية ٦٠٩/١ .

٣ – التذييل والتكميل ٢٤٤/٧

٤ – تمهيد القواعد ١٨٨٩/٤ .

اعتمد في ذلك على السماع .

٤-الجر بـ(عدا) .

من المواضع التي انتقد فيها الإسفندري الزمخشري ، الجر بـ(عدا) ، قال الزمخشري : "وبعضهم يجر بخلا ، وقيل بهما ...)[١].

فانتقده الإسفندري بقوله : (قلت : قوله : " وقيل بهما ، معناه : أن(خلا وعدا) يجر بهما أيضًا ، وهذا القول لم يذكره سيبويه ، وإنما ذكر "خلا" وحده هو الذي يجر)[٢].

إن "عدا" من أدوات الاستثناء ، والمشهور أن المستثنى يكون منصوبًا ، فهل يجر ب(عدا) ؟ الجواب : للنحاة في الجر بـ(عدا) **قولان** :

الأول : أن الجر بـ (عدا) لا يجوز ، وهو قول سيبويه[٣] ، والمبرد[٤] ، والفارسي [٥].

قال سيبويه : (وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس ولا يكون)، وهو إضمارٌ قصته فيهما ، قصته في (لا يكون وليس)، وذلك قولك :" ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا،"، و"أتاني القومُ عدا عمرًا"، كأنك قلت:" جاوز بعضُهم زيدًا "، إلا أن (خلا وعدا) فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به ، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع) [٦].

فيفهم من كلامه جواز النصب بهما ، أي : خلا ، وعدا ، ولم يحفظ عنه

---

١ - المفصل ٩٦.

٢ - المقتبس ١٢٩ .

٣ - ينظر : الكتاب ٣٤٨/٢ .

٤ - ينظر : المقتضب ٤٢٦/٤ .

٥ - ينظر : الإيضاح ص ١٧٨ .

٦ - الكتاب ٣٤٨/٢ .

الجر بهما .

وقال المبرد : (وَأما عدا وخلا فهما فعلان ينْتَصب مَا بعدهمَا وَذَلِكَ قَوْلك : "جَاءَنِي الْقَوْم عدا زيدًا "، لِأَنَّهُ لما قَالَ : "جَاءَ الْقَوْم "، وَقع عِنْد السَّامع أَن بَعضهم زيدًا ، فَقَالَ : عدا زيدًا ، أَي : جَاوز بعضهم زيدًا ،... وَقد تكون خلا حرف خفض ، فَتَقول : "جَاءَنِي الْقَوْم خلا زيدٍ" ، مثل سوى زيد)[١].

فصرح بجواز النصب بـ(خلا) و (عدا) ، وجواز الجر بـ(خلا) فقط .

واستدل أصحاب هذا القول بالآتي :

أولاً : عدم التصريح من سيبويه ، ولا من غيره من أصحاب المذهب بأن الجر بـ(عدا) جائز ؛ إذ لو أتى شاهدٌ واحدٌ على جواز ذلك ، لذكروه ، إلا ما كان من المبرد أشار إلى الجر فقط بـ(خلا) ، وذكر أنها حكاية عن العرب .

ثانياً : دخول (ما) المصدرية على (عدا) ، و(ما)المصدرية لا تدخل إلا على الفعل [٢].

واختار هذا الرأي الإسفندري : وتوجه بالنقد للزمخشري عندما نقل رأي بعض العلماء بجواز الجر بهما أي بـ(خلا) و(وعدا) ، ووجه نقده أن الجر بـ(عدا) لم يقل به سيبويه ، وهو محقٌ في نقده ونص سيبويه السابق شاهدُ له ، والعجب من الشيخ الزمخشري أنه أردف كلاماً يقول فيه : " ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد"[٣]، فقوله :"لم يورد هذا القول سيبويه " صحيح ، ولكن قوله :" ولا المبرد" فنص المبرد السابق يرد عليه ، لأن المبرد ذكر الجر بـ(خلا) ، واعتمد الإسفندري في نقده على العلة ، وهي عدم ذكر سيبويه الجر بها .

الثاني : أنه يجوز الجر بها ، وهذا القول للأخفش[٤] ، والزجاجي[١] ،

---

١ – المقتضب ٤٢٦/٤ .

٢ – أسرار العربية ١٢١ ، والمساعد ٢٤٥/٢ .

٣ – المفصل ٩٦ .

٤ – لم أعثر على رأيه في معانيه ، ينظر رأيه في : شرح الجمل لابن خروف ٩٥٩/٢ ، و =

وابن خروف[٢]، وابن عصفور[٣] ، وابن مالك[٤]، والجواز على قلة ، كما صرح بذلك أكثرهم ، وقد اعتمد هؤلاء لصحة قولهم على **ما يلي :**

أولًا : قول الشاعر :

أبحنا حَيَّهم ، قَتْلا وأسْرا ... عدا الشَّمْطاءِ والطفلِ الصغيرِ[٥]

فقوله : " عدا الشمطاء " استعمل " عدا " حرف جر، فجر الشمطاء به .

=

شرح المفصل ٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٤/٢ .

١ – ينظر : الجمل ٢٣٧ .

٢ – ينظر : شرح الجمل لابن خروف ٩٥٩/٢ .

٣ – ينظر : المقرب ١٦٦/١.

٤ – ينظر : شرح التسهيل ٣٠٩/٢، ٣١٠ .

٥ – البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٠/٢ ، واللمحة في شرح الملحة ٤٢٧/١ ، والتذييل والتكميل ٣١٣/٨ ، وأوضح المسالك ٢٤٤/٢ ، وتمهيد القواعد٢٢٠٦/٥ ، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية١١٠٥/٣ .

ثانياً : أن الجر بـ(عدا) ورد حكاية عن العرب [١].

مما سبق يتبين : أن السبب الرئيس لنقد الزمخشري ، أن الإسفندري مؤيدٌ لأصحاب القول الأول ، مع أن الأقرب للصواب القول الثاني ، وهو جواز الجر بها على قلة ؛ لأنه ثابت بالنقل الصحيح عن العرب . قال أبوحيان : "وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء ، وينجر ، فإذا انجر كن حروفًا ، وإذا انتصب كن أفعالًا"[٢].

٥-العامل في المستثنى .

مسالة العامل في المستثنى من المسائل المشهورة في كتب النحاة ، وسأقتصر فيها على موطن نقد الإسفندري لرأي المبرد ، فنقل الإسفندري في كتابه رأي المبرد قائلاً : "...وكان المبرد والزجاج على أن المنصوب ينتصب بتقدير : أستثني ، و(إلا) نائبة عنه ، فكأنه قيل :" قام القوم أستثني زيدًا" ، وهذا غير صحيح ، ألا ترى أنك تقول : "غير زيد" ، فينتصب "غير" وليس قبل "غير" ما يقول مقام (أستثني) ، ولابد له من ناصب"[٣].

وقد تعددت أقوال النحاة في مسالة العامل في المستثنى على النحو الآتي [٤] ، ومن أهمها :

الأول : أن العامل فيه الفعل المتقدم بواسطة "إلا" ، ونسب هذا الرأي للبصريين[٥] .

---

١ – ينظر : ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦٣ .

٢ – ارتشاف الضرب ١٥٣٤/٣ .

٣ – المقتبس ص ١٢٦.

٤ – ذكر النحاة في هذه المسألة كثيرًا من ألأقوال ، لكن أكتفي ببعضها ، أو أشهرها .

٥ – ينظر : الإيضاح ص ١٧٥ ، والإنصاف ٢١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٣ .

.

الثاني : أن العامل فيه "إلاَّ" وهو منسوب للفراء ، وعلة ذلك : أنها مركبة من "إن" و"لا" ، فعملت عملين : عمل "إن" فنصبت ، وعمل "لا" فجعلوها عطفا [١].

الثالث : أن العامل فيه تضمين "إلا" معنى "أستثني" ، وهو رأي المبرد [٢]، ومنسوب أيضاً للزجاج [٣].

قال المبرد : " مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا زيد ، وَمَا مَرَرْت بِأحد إِلَّا زيد ، وَذَلِكَ لِأَنَّك لما قلت : جَاءَنِي الْقَوْم ، وَقع عِنْد السَّامع أَن "زيدًا "فيهم ، فَلَمَّا قلت : إِلَّا زيدًا ، كَانَت إِلَّا بَدَلا من قَوْلك : أَعنِي زيدًا ، وَأسْتثنى فِيمَن جَاءَنِي زيدًا ، فَكَانَت بَدَلًا من الْفِعْل[٤].

وهذا الرأي للمبرد قد انتقده الإسفندري ، وحكم عليه بأنه غير صحيح ، وعلل لذلك بأن هذا الحكم لا يشمل كل حروف الاستثناء ، فإذا كانت الأداة غير "إلا" فأين معنى(أستثني) مع بقية الحروف ، فقال : ألا ترى أنك تقول : غير زيد ، فينتصب "غير" ، وليس قبل "غير" ما يقول مقام (أستثني) ، ولابد له من ناصب[٥].

وهذا النقد لرأي المبرد صحيح ، للأسباب الآتية :

أولًا : إضافة للعلة السابقة التي ذكرها الإسفندري ، أنه لو كان كما زعم المبرد لأدى ذلك إلى عمل معاني الحروف ، وهذا غير جائز على الإطلاق ، ألا ترى أنك تقول "ما زيد قائمًا" فيكون صحيحًا ؛ فلو قلت : "ما زيدًا قائمًا" على

---

١ – ينظر : التبيين ص ٤٠٠ ، وشرح المفصل ٨٨/٥ ، والتذييل ٢٣٣/٢ .

٢ – المقتضب ٣٩٠/٤ .

٣ – ينظر : اللباب ٣٠٣/١ ، والإنصاف ٢١٢/١ ، واللمحة في شرح الملحة ٤٦٤/١ .

٤ – المقتضب ٤٩٠/٣ .

٥ – المقتبس ١٣٦ .

معنى : "نفيت زيدًا قائمًا "لكان فاسدًا [١].

ثانيًا : أن إعمال "إلاَّ" بمعنى "أستثني" يجعل الكلام جملتين ، وكونه واحدة أولى [٢].

ثالثاً : أن العمل به يؤدي إلى مخالفة النظائر ، لأنه يؤدي إلى الجمع بين فعل وحرف يدل على معناه ، ولايصح ذلك بإضمار ولا إظهار ، ولو جاز ذلك لنصب ما ولي "ليت ، وكأن ، ولا" بأتمنى ، وأشبه ، وأنفي ، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار "أستثني" [٣].

رابعاً : إذا قلنا : "قام القوم غير زيد" فإن "غير" منصوب ، ولا يخلو: إما أن يكون منصوبًا بتقدير(إلا)، وإما أن يكون منصوبًا بنفسه ، وإما أن يكون منصوبًا بالفعل الذي قبله ؛ بطل أن يقال "إنه منصوب بتقدير : "إلا" لأنا لو قدرنا (إلا) لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد[٤].

وهذا النقد للمبر د لم يكن منفردًا به الإسفندري ، بل سبقه إليه أبوالبركات الأنباري ، وابن يعيش ، وابن مالك ، فأبو البركات الأنباري رده بخمسة أوجه ، وحكم على رأ ي المبرد بالفساد ، وعد م الصحة [٥].

وابن يعيش نقده وحكم عليه بالضعف والفساد ، فقال : "فإذا قال: "أتاني القومُ إلّا زيدًا"، فكأنّه قال: "أتاني القومُ أستثني زيدًا". وهو ضعيفٌ ؛ لأنّك تقول: "أتاني القومُ غيرَ زيدٍ" فتنصب "غيرًا". ولا يجوز أنّ تُقدّر بـ "أستثني غيرَ زيد" ؛

١ – ينظر : الإنصاف ٢١٣/١، والتبيين ص ٤٠١ ، وتوجيه اللمع ص ٢١٥ .

٢ – الإنصاف ٢١٤/١ .

٣ – شرح التسهيل ٢٧٨/٢، ٢٧٩ .

٤ – الإنصاف ٢١٤/١ .

٥ – السابق .

لأنه يُفسِد المعنى ، وليس قبلَ "غَيْرَ" حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب" [١].

وابن مالك نقد رأي المبرد ، وحكم عليه بأنه مخالف للنظائر [٢].

ووافق أبوحيان الإسفندري في نقده ، وحكم على رأي المبرد بالفساد والرد تعليقًا على كلام ابن مالك [٣].

مما سبق يتبين صحة نقد الإسفندري للمبرد ، لأن نقده مبني علي دليل ، ولأن رأي المبرد قوبل بالنقد من أكثر النحويين .

٦- **نوع الاستثناء في قوله تعالى :** ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[٤].

نقل الإسفندري عن الخوارزمي في هذه الآية الكريمة بأن الاستثناء فيها منقطع ، فنقده الإسفندري بقوله :" وعندي أن الاستثناء فيه متصل ، لأن المعنى: لا عاصم اليوم من أمر الله إلا رحمة من رَحِمَهُ الله ، فـ (الرحمة) مصدر مضاف إلى المفعول ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه"[٥].

واعتمد في نقده للخوارزمي على العلة .

وقد تعددت أقوال النحاة في نوع الاستثناء في الآية الكريمة على النحو التالي :

القول الأول : إذا كان المستثنى منه (لاعاصم) على الحقيقة ، فالاستثناء في (مَنْ رحم) يكون استثناءً منقطعًا [٦]، ويكون التقدير : ولكن من رحمه الله

---

١ – شرح المفصل ٤٧/٢ .

٢ – شرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

٣ – التذييل والتكميل /١٨٦ .

٤ – من الآية ٤٣ من سورة هود .

٥ – المقتبس ١٣٨/٢ .

٦ – ينظر : الكتاب ٣٢٥/٢ ، والمقتضب ٢١٢/٤ ، والأصول في النحو ١٩١/١ ، و شرح شرح التسهيل ٢٦٥/٢ .

فهو المعصوم .

ويكون أيضاً متصلاً ، فيكون (من رحم) بمعنى : الراحم ، أي لا عاصم إلا الله .

الثاني : إذا كان المستثنى منه (لا عاصم) ليس على الحقيقة ، بل جاء بمعنى : معصوم ، فيتعين كون المستثنى متصلاً ، ويكون التقدير : إلا من رحمة الله[١] .

الثالث : متفرع عن الثاني ، ولكن المعنى مختلف ، فيكون بمعنى : ذا عصمة على النسب ، نحو : "طالق " ، فالاستثناء متصل[٢] .

وبالنظر إلى الأقوال السابقة يتضح أن الإسفندري قد جانبه الصواب في نقده لما يلي :

أولاً : أن الحكم عليه بأنه استثناء متصل ضعيف ، لأن فاعلاً بمعنى مفعول في الأفعال المتعدية ليس بقياس .

ثانياً : إجماع كبار أئمة النحو كسيبويه والمبرد وغيرهما [٣]، على أن الاستثناء في الآية استثناء منقطع ، ولم يذكروا الاتصال قط.

قال سيبويه : (فمن ذلك قوله تعالى: " ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ أي : ولكن من رحم ، ...)[٤].

وقال المبرد : (هَذَا بَاب مَا يَقع فِي الِاسْتِثْنَاء من غير نوع الْمَذْكُور قبله)

---

١ – ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٩٩٥/٣ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٢ ، و وتمهيد القواعد ٢١٢٠/٥ .

٢ – ينظر : الايضاح ص ٢١٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٧٠٠/٢ .

٣ – ينظر : الكتاب ٣٢٥/٢ ، والمقتضب ٢١٢/٤ ، والأصول في النحو ٢٩١/١، والتذييل والتكميل ١٥٢/٨ .

٤ – الكتاب ٢٢٥/٢ .

وَذَلِكَ قَوْلك : مَا جَاءَنِي أحد إِلَّا حمارًا ، وَمَا فِي الْقَوْم أحد إِلَّا دَابَّة ، وَمن ذَلِك : "لَا عَاصِم الْيَوْم من أَمر الله إِلَّا من رحم" فالعاصم الْفَاعِل وَمن رحم مَعْصُوم ، فَهَذَا خَاصَّة لَا يكون فِيهِ إِلَّا النصب)[1].

فكلا النصين يصرح بالانقطاع ، وبهذا يكون الخوارزمي وافق جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه ، وأن الإسفندري قد جانبه الصواب في نقده .

٧- الفصل بين الصفة والموصوف بـ"إلاَّ "بين الجواز والمنع .

في هذا الموضع نقد الإسفندري كلام ابن الحاجب ، وسبب النقد قائم على اعتراض من ابن الحاجب للزمخشري ، فعندما ذكر قولهم : "ما مررت بأحدِ إلا زيد خير منه " ، جعل ما بعد "إلاَّ" جملة ابتدائية واقعة صفة لـ"أحد" ، وجعل "إلاَّ" لغواً .

فاعترض عليه ابن الحاجب واصفاً كلام الزمخشري بأنه غير مستقيم ، مؤيدًا له بكون "إلاَّ " لغو ًا .

فعورض كلام الحاجب بنقدٍ من الإسفندري ، فقال :" : قلت : قوله : "غير مستقيم" ليس بمستقيم ، بيانه : أن الجملة الواقعة بعد "إلا" في مجموع هذا المثال إنمايستفاد منها خيرية زيد من أحد المذكور في الجملة الأولى ، بواسطة "إلا" ، ألا تراك لو طرحت (إلا) من بين الجملتين ، ووصلت الثانية بالأولى بغير واسطة (إلا) أفاد الكلام المشتمل على الجملتين عدم إثبات خيرية زيد من أحد المذكور ، بل ثبتت الخيرية لأحد دون زيد ، علي أحد التقديرين الذي يحتملها المعقول ، ولو أقحمت "إلا" عاد الأمر على العكس ، أعني : تجعل حينئذٍ زيد خيرًا من كل أحد مر به ، فبان أن "إلا" هو الذي أفاد خيرية زيد في المعنى ، فلم

١ – المقتضب ٢١٢/٤ .

يكن لغوًا معنى "[١].

الفصل بين الصفة والموصوف بـ"إلاَّ" ، من النحاة من منعه ، ومنهم من أجازه ، وبيانه على النحو الآتي:

أولًا : نقل ابن مالك عن أبي الحسن الأخفش ، وأبي علي الفارسي المنع[٢] .

وسبب المنع عندهما كما (صرح بذلك ابن مالك) : أن الصفة والموصوف كشيء واحدٍ ، وأن الصفة توضح موصوفها ، كما أن الصلة توضح الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف .

وعليه فكما أنه امتنع الفصل بين الصلة والموصول ، والمضاف والمضاف إليه بـ"إلاَّ" ، يمتنع الفصل بين الصفة والموصوف .

وتبعهما الرضي [٣]، وأبوحيان [٤] ، فالرضي علق على قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [٥] ، بأن الجملة صفة للنكرة ، وجيء بـ "الواو" لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بـ"إلا" ، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين : بكونها جملة ، وبـ"إلا" ، فجيء بـ "الواو" رابطة .

وظاهر اعتراض ابن الحاجب على الزمخشري يوحي بأنه من القائلين أيضاً بالمنع .

ثانياً : أجاز الزمخشري الفصل بين الصفة والموصوف بـ"إلاَّ"، فقال : "وإذا

---

١ – المقتبس ١٨٦/٢، ١٨٧ .

٢ – ينظر : شرح التسهيل ٣٠١/٢.

٣ – ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٠٢/٢ .

٤ – ينظر : ارتشاف الضرب ١٥٢٨/٢، ١٥٢٩ .

٥ – الآية ٤ من سورة الحجر

قلت : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيد خير منه ، كان ما بعد (إلا) جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد ، و(إلا) لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها جاعلة زيدًا خيرًا من جميع من مررت بهم "[١]

فنصه صريح في إجازة الفصل بين الصفة والموصوف ، و أجاز ذلك قياسًا على الفصل بينهما بـ "الواو"، كما صرح بذلك في الكشاف في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [٢]، فاعترض عليه ابن الحاجب بأن هذا غير مستقيم ، فانتقده الإسفندري انتصارًا للزمخشري ، واعتمد في نقده على العلة ، ونقده يبين صراحة موافقته للزمخشري القائل بالجواز ، وقد جانبه الصواب في نقده ؛ لأن القول بالجواز عورض من كثير من النحاة بالرد، ومنهم من حكم عليه بالفساد .

فممن رده أبوحيان ، فقال : (وإذا جاز أن تدخل على الجملة التي هي صفة على هذا صح أن تدخل على الصفة المفردة ، فتقول: "ما مررت برجل إلا صالح " ، فتكون (إلا) إيجابًا في العمد ، وفي الفضلات ، وفي التمامات ، ولا تدخل في البدل الذي هو عين الأول ، ولا في عطف البيان ، ولا في كل تابع هو الأول ؛ لأن الشيء لا يكون منفيًا موجبًا ، قال : وإنما كانت هذه في موضع الصفة لأنها لو كانت حالًا لدخلت الواو. وأجيب بأن (إلا) أغنت عن(الواو) لأجل الاتصال ، ولأنه فيها ضمير الأول ، وأنت تقول: "مررت بزيد أبوه قائم")[٣].

وعندما قاس الزمخشري الفصل بين الصفة والموصوف بـ "إلا " على

---

١ – المفصل ص ١٠١.

٢ – الآية ٤ من سورة الحجر

٣ – التذييل والتكميل٨/٣٠٠، ٣٠١ .

الفصل بينهما بـ "الواو" كما في الآية السابقة ، حكم ابن مالك علي رأيه بالفساد، وبين وجه فساده على النحو الآتي :

أولاً : أنه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة ، والحال فروق كثيرة.

ثانياً : أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوّل عليه ، فوجب ألا يلتفت إليه .

ثالثاً : أنه مُعَلَّل بما لا يناسب ، وذلك أن(الواو) تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ،وذلك مستلزم لتغايرهما ، وهو ضدّ لما يُراد من التوكيد ، فلا يصح أن يقال : العاطف مؤكِّد .

رابعاً : أن (الواو)فصلت الأول عن الثاني ، ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال : إنها أكدت لصوقهما؟[١].

مما سبق يتبين أن نقد الإسفندري لابن الحاجب غير صحيح ؛ لأن جواز الفصل بين الصفة والموصوف بـ"إلا" لم يقل به أحدٌ غير الزمخشري ، فلم يقل به بصري ولا كوفي ، وأن الدليل الذي اعتمد عليه في غير موضعه .

٨- القول في توجيه قول الشاعر : لا نسبَ اليوم ولا خلةً[٢] .

ذكر الخوارزمي في توجيه قول الشاعر : " ولاخلةً " وجهان : أحدهما : وهو قول يونس : أن يكون هذا محمولًا علي ضرورة الشعر ، لأن الأصل في اسم (لا)أن يكون منصوبًا منونًا ، وللشاعر أن يعمل بالقياس المهجور فنون كما

---

١ – ينظر : شرح التسهيل ٣٠٢/٢-٣٠٣ .

٢ – هذا شطر بيت من السريع وتمامه : " اتسع الخرق على الراقع " وهو لأنس بن العباس كما في الكتاب ٢٨٥/٢ ، والأصول في النحو ٤٠٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨/٢ ، و بلانسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٣/١ ، واللمع ص ٤٤، والمفصل ص ١٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٢ .

ينون غير المنصرف"[١].

فانتقده الإسفندري بقوله :" : وقول يونس : أنه نون مضطرًا يحمل على غير ما حمله في التخمير ، وهو أنه أجرى الحركة البنائية مجرى الإعرابية لاطرادها ، وحمل الإعرابية عليها"[٢].

من المعلوم أن "لا" النافية للجنس تختص بنصب النكرة دون تنوين ، بشرط أن تتركب معها تركب خمسة عشر فتبنى على الفتح ، نحو :" لا رجلَ في الدار" ، فَإِن عطفت وكررت (لَا) جَازَت لَك فِيهِ عدَّة أوجه ، وهذا الشطر المذكور: لا نسبَ اليومَ ولا خُلةً ، من هذا القبيل ، وقد خرج النحاة قوله " ولاخلةً" على النحو الآتي :

أولاً : أن تكون "لا" مَزيدةً لتأكيدِ النفي ، و"خلةً " منصوبة منونة بالعطف بالواو على محل اسم "لا" ، وجعلت "لا" الأولى نافية ، والثانية مؤكدة للنفي ، وهذا الوجه صرح به ابن السراج[٣] ، وابن جني [٤]، وابن يعيش [٥]، وابن الضائع [٦].

فيكون الحكم فيها كقول الشاعر :

فلا أبَ وابنًا مِثْلُ مَرْوانَ وابنِه ... إذا هو بالمَجْد ارْتَدَى وتَأَزَّرَا[٧]

---

١ – التخمير ٤٩٧/١ .

٢ – المقتبس ٢١٢/٢ .

٣ – ينظر : الأصول في النحو ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ .

٤ – ينظر : اللمع ص ٤٤ .

٥ – ينظر : شرح المفصل ١١٥/٢ .

٦ – ينظر اللمحة ٤٩١/:١ .

٧ – البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٨٥/٢ ، والمقتضب ٣٧٢/٤ ، و اللامات للزجاجي ص ١٠٥ ، واللمع ص ٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٢ ، والمقاصد =

فقولـه : (فـلا أبَ وابنًـا) حيث عطـف علـى اسم (لا) النّافيـة للجنس ولـم يكرِّرها ، وجـاء بـالمعطوف منصـوبًا ؛ لأنّـه عطفـه علـى محلّ اسم (لا) ، وهـو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب.

ثانياً : أن تكون "لا" الثانية عاملة كالأولى ، فيستأنف بها النفي ، واختلف النحاة في توجيه هذا الوجه :

فسيبويه[١] يرى أنها معربةٌ منتصِبةٌ بإضمارِ فعل محذوف ، كأنّه قال: "لا نَسَبَ اليومَ ولا أرَى خُلَّةً" .

قال سيبويه : (وسألت الخليل– رحمه الله –عن قوله :

ألا رجلاً جزَاه اللهُ خيرًا ... يَدلُّ على محصلةٍ تبيتُ[٢]

فزعم أنـه ليس علـى التمنـي ، ولكنـه بمنزلـة قول الرجل: فـ "هلا خيرًا من ذلك" ، كأنه قال : "ألا تُروني رجلًا جزاه الله خيرًا")[٣].

وخرجه يونس علـى الضرورة ، وهو موضـع النقد ، عندما نقل الخوارزمي هذا الوجـه عن يونس انتقده الإسفندري ، وهو محق في نقده لأن تخريجـه علـى الضرورة مذهب ضعيف ، وأن الخوارزمي علل للضرورة: بأن الأصل في اسم (لا)أن يكون منصوبًا منونَ ًا ، وللشاعر أن يعمل بالقياس المهجور فنون كما ينون غير المنصرف .

=

النحوية ٨٠٦/٢ ، وقيل : هو لرجل من بني عبد مناة في التصريح ٣٤٩/١ ، وقيل : للفزدق كما في: توجيه اللمع ص ١٦٢ .

١ – ينظر : الكتاب ٣٠٨/٢، ٣٠٩ .

٢ – البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة كما في الكتاب ٣٠٨/٢ ، والأصول في النحو ٣٩٨/١ ، وشرح المفصل ٩٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٣/١ .

٣ – الكتاب ٣٠٨/٢ .

ووجه نقد الإسفندري أن الخوارزمي أجرى الحركة البنائية مجرى الإعرابية لاطرادها ، وحمل الإعرابية عليها ، فحمل الخوارزمي الضرورة على غير ما أراد يونس .

واعتمد الإسفندري في نقده على القياس ، فوَّجه تخريج يونس في تنوين اسم (لا) على تنوين المنادى ، فقال : " ومثاله ما ذكر صاحب الكتاب في قوله: سلامُ اللهَ يا مطرٌ عليها [1]... وقد مر في باب النداء فاعرفه فإنه حسن"[2].

أي : أن الضرورة التي يقصدها يونس كالضرورة في تنوين المنادى ، فيونس يرى أن المنادى المبني على الضم ، إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ، فيكون منصوباً تشبيهًا بالمضاف ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة ، فيجرونه على أصله لذلك .

فمما سبق يتضح أن نقد الإسفندري للخوارزمي في توجيهه لقول يونس كان محقًا فيه ، لأن الخوارزمي فهم خلاف ما أراد يونس .

٩- العامل في الظرف في قول الشاعر : " لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ " [3].

علق الخوارزمي على كلام الزمخشري في استدلاله على وجوب تنكير اسم "لا" بقوله : (وأما قوله :"لاهيثمَ ..." ففيه وجهان : ... الثاني : وهو الوجه

---

١ – هذا شطر بيت من الوافر ، وتمامه : وليسَ عليكَ يامطرُ السلام ، وهو للأحوص كما في الكتاب ٢٠٢/٢ ، والمقتضب ٤/ ٢١٤ ، والأصول في النحو ٣٤٤/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٠/٢ .

٢ – المقتبس ٢١٢/٢.

٣ – هذا شطر بيت من الرجز وتمامه : " ولا فَتى إلاَّ ابنُ خَيبَريِّ " وهو بلانسبة في الكتاب ٢٩٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٢/٤ ، والأصول في النحو ٣٨٢/١ ، والمفصل ص ١٠٦ ، وقيل : لرجل من بني دبير كما في الدرر ٢١٣/٢ .

أن العلم متى اشتهر بمعنى من المعاني نزل تنزيل الجنس الدال على ذلك المعني ، كما في قولهم :" لكل فرعون موسى " فلذلك اشتقوا من الأعلام فقالوا : (تمعَّدد) إذا شبه في خشونة العيش بمعد ، فمعنى (لا هيثمَ) : لا راعي جيد الرعي ، وكان هذا الرجل معروفًا بجودة الحداء للإبل ورعيها ، والعامل في الظرف الظرف)[١].

فانتقده الإسفندري بأنه قد تسامح في هذه العبارة ؛وذلك لأن الظرف ليس بعامل في نفسه ، وإنما العامل هو الفعل المقدر فيه ، وما يقوم مقامه ، والخبر المحذوف هنا هو العامل في الظرفين [٢].

هذا الموضع اشتمل على شيئين :

الأول : هل تدخل "لا" النافية للجنس على الاسم العلم ؟

والجواب : اختلف النحاة في هذه المسألة على النحو الآتي :

أولاً : منع البصريون مجيء اسم "لا" علماً ، وأجمعوا على وجوب تنكيره [٣].

قال سيبويه : (واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا)[٤].

ثانياً : أجاز الكوفيون ، والكسائي أن يكون اسم (لا) علماً مفردًا

---

١ – التخمير ٥٠٢/١، ٥٠٣ .

٢ – ينظر المقتبس ٢١٧/٢ .

٣ – ينظر : الكتاب ٢٩٧/٢ ، والمقتضب ٣٦٣/٤ ، و الأصول في النحو ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٨٢٢/١ ، وارتشاف الضرب ١٣٠٦/٣ .

٤ – الكتاب ٢٩٧/٢ .

مشهورًا [١].

قال أبوحيان : (وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم ، سواء أكان مفردًا نحو: "لا زيد ، ولا عمرو"، أو مضافًا كنية نحو: "لا أبا محمد ، ولا أبا زيد")[٢].

وقال السيوطي :(فَأَجَاز الْكسَائي إعمالها فِي الْعلم الْمُفْرد نَحْو : "لَا زيد")[٣].

واستدل الكوفيون بالسماع ، ومنه قول الشاعر: "لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ... ، فقالوا إن (لا) دخلت على اسم علم معرفة فعملت فيه ، وهو اسم علم بعينه .

وقد أول البصريون كل الشواهد التي استدل بها الكوفيون ومنها هذا البيت على أن التقدير : "مثل هيثم" .

والذي يهمنا في هذا الأمر الشيء الثاني ، الذي من أجله انتقد الإسفندري الخوارزمي ، وهو قوله : "أن العامل في الظرف الظرف"، فرأى الإسفندري أن الشيخ تسامح في العبارة ، وذلك لأن الظرف ليس بعامل في نفسه ، وإنما العامل الفعل المقدر فيه ، وما يقوم مقامه ، والخبر المحذوف هنا هو العامل في الظرف.

وهو محق في ذلك ، فكيف يعمل الظرف في الظرف؟ ، وقد تعددت أقوال النحاة في العامل في الظرف على النحو التالي :

أولاً : ذهب بعض البصريين إلى أن العامل في الظرف محذوف مقدر بفعل معناه : "استقر" [٤] ، أو اسم فاعل معناه :"كائن أو "مستقر" [٥].

---

١ – ينظر : ارتشاف الضرب ٣٠٦/٣ ، والهمع١/ ٥٢٣.

٢ – ارتشاف الضرب ٣٠٦/٣ .

٣ – الهمع ٥٢٣/١ .

٤ – ينظر : الإنصاف ١٩٧/١ ، والتبيين ص ٢٥٠ .

٥ – ينظر : التسهيل ص ٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/١.

فمن قدر الفعل ، فلأن الظرف لابُدَّ له من متعلق ، والأصل أن يتعلق بالفعل ، وإنمّا يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ، ولا شَك أنّ تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى(١).

ومن قدر اسم الفاعل ، لأنه ورد عن العرب اجتماع اسم الفاعل والظرف ، ولم يرد اجتماعه مع الفعل ، كما أن اسم الفاعل مغنٍ في تقديره عن الفعل ، وليس العكس (٢).

ثانياً : ذهب بعضهم إلى أن العامل في الظرف الفعل ، ووافقهم الفارسي، والأخفش (٣).

ثالثًا : ذهب الكوفيون إلى العامل في الظرف الخلاف (٤)، وعلل لفساده العكبري : أنَّ الخلافَ لو أَوجب النَّصب لجازَ نصبُ المبتدأ ؛ لأنَّه مخالفٌ للخبرِ، وهذا لا سبيلَ إليه(٥).

بعد ذكر هذه الأقوال يتضح أن الأقرب إلى الصواب الأول .

ومن هنا يتضح أن النقد الموجه للخوارزمي في محله ؛ لأن الظرف لا يكون عاملاً في الظرف ، وإنما العامل فيه فعل مقدر ، أو ما يقوم مقامه، والخبر المحذوف هنا هو العامل في الظرف.

فيكون تخريج البيت عند الإسفندري على أن "هيثم " اسم "لا" على تقدير: "لا مثل هيثم " ، و"للمطي "، جار ومجرور ، صفة ، والخبر محذوف ، وهو العامل في الظرف ، أو العامل فعل مقدر تقديره : (استقر)، كما هو مذهب

١ – ينظر : شرح المفصل ٢٣٢/١ .

٢ – ينظر : شرح التسهيل ٣١٧/١ .

٣ – ينظر : الإيضاح ص ٩٢ ، ٩٤ ، والمفصل ص ٨٢ .

٤ – ينظر : الإنصاف ١٩٧/١ ، والتبيين ص ٣٧٨ .

٥ – ينظر التبيين ص ٣٧٨ .

البصريين .

ولأن الظرف إن وُجِدَ منصوبًا في كلامٍ لا فعل فيه ، كقولك: (الرّحيل غدًا) ففي الكلام محذوف ؛ وهو النّاصب للظّرف وتقديرُه: (استقرّ غدًا) ، وعند بعضهم: (مستقرّ)[1].

واعتمد الإسفندري في نقده على العلة ، ووجه العلة : أن الظرف ليس بعامل في الظرف .

١٠- الخلاف في قولهم : "لا أبا لك ".

في قولهم :" لا أبا لك " نقل الإسفندري عن الزمخشري أنه مشبه في الشذوذ بالملامح والمذاكير ، ولدن ، غدوة ، وأن القصد فيه إلى الإضافة ، وإقحام اللام يكون توكيدًا للإضافة[2].

ثم نقل اعتراض ابن الحاجب لرأي الزمخشري السابق ، ووجه اعتراضه: أن ما ذكره الشيخ يوحي بأن الإضافة حقيقية ، و غير مستقيم ، لأنه لوكان مضافاً لكان معرفة ، وامتنع دخول "لا" عليه .

فانتقده الأسفندي بقوله :" ما ذكر في شرح الإيضاح من الطعن غير متجه على كلام الشيخ غاية ما في الباب أنه قال : وقصدهم فيه إلى الإضافة ، ولا يلزم منه أنه أريدت الإضافة الحقيقية المفيدة للتعريف ، ألا تراك تقول : (غلام لك) ، فتثبت فيه نوعًا من الإضافة ، ولا يلزم منه أنه أريدت الإضافة الحقيقية المفيدة للتعريف ، ألا تراك تقول : غلام لك ، فتثبت فيه نوعًا من الإضافة قاصدًا ولا يقال : إنه الإضافة المصطلح عليها بهذا القدر من القصد والإرادة ، بل المفهوم من فحوى كلامه أنه مضاف من وجهٍ علي اعتبار جهتي

١ – ينظر : اللمحة ٤٥٤/١ .

٢ – المقتبس ٢٢٢/٢ .

الإضافة وعدم الإضافة فيه ، وبذلك لا يحصل التعريف المانع من دخول لا عليه"[١]

من شروط عمل "لا" عمل (ليس) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وفي تركيب "لا أبا لك " في كلام الزمخشري يفيد أن "أبا" اسم "لا" ، وهو مضاف إلى "الكاف" ، وأن "اللام" الواقعة بين المضاف والمضاف إليه مقحمة لتوكيد الإضافة .

ولا يقصد الزمخشري الإضافة الحقيقية ، كما يزعم ابن الحاجب ذلك ، وذلك لأن : "لا أبا لك" ، بإقحام اللام ، و"لا أباك" المعنى فيهما واحد في وجود اللام وعدمه .

فنتج عن ذلك أن نقد الإسفندري لابن الحاجب على حقيقته ؛ لأنه اعتمد في نقد هـ على العلة ، ووجهها أن الإضافة ليست مفيدة للتعريف الذي يمنع من دخول "لا " على الاسم المعرفة .

ولأن المتقدمين من النحاة كسيبويه حكم على هذه اللام في مثل هذا التركيب بأنها زائدة ، وإذا كانت زائدة ، كان المعنى واحداً ، قال سيبويه : (وتقول: " لا يَدَينِ بها لك "، و"لا يدينِ اليوم لك" ، إثباتُ النون أحسنُ ، وهو الوجه ، وذلك أنَّك إذا قلت : "لا يَدَيْ لك "، و"لا أبالك " ، فالاسمُ بمنزلة اسم (ليس) بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو : "لا مِثْلَ زيد" ؛ فكما قبح أن تقول : "لا مثلَ بها زيد " فتفصل ، قبح أن تقول : "لا يَدَي بها لك" ، ولكن تقول: "لا يَدَين بها لك " ، و"لا أبَ يوم الجمعة لك" ، كأنك قلت : "لا يدين بها"، و"لا أبَ يوم الجمعة" ، ثم جعلت "لك" خبرًا فرارًا من القبح ، وكذلك إن لم تجعل "لك" خبرًا ولم تفصل بينهما ، وجئت بـ "لك "بعد أن تضمر مكانًا وزمانًا

١ – المقتبس ٢٢٨/٢ ، ٢٢٩ .

كإضمارك إذا قلت: "لا رجلَ" ، و"لا بأسَ " ، وإن أظهرت فحسنُ ، ثم تقول : "لك" لتبين المنفى عنه ، وربما تركتَها استغناء بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيدًا ، وإن عُلم من تعنى ، فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه ، قبح أن تفصل بين "لك" ،وبين المنفى الذي قبله ؛ لأن المنفى الذي قبله إذا جعلته كأنه اسمٌ لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء ، قبح فيه ما قبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئا ؛ لأن اللام كأنها (ههنا) لم تُذكر"[١].

ودليل آخر على صحة نقده : أن الأصل فيها أي : اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف إليه أبطلت الإضافة ، فلم يتعرف المضاف بالمضاف إليه[٢].

ودليل ثالث : أن هذه اللام غير مغيرة لحكم الإضافة في النفي في هذا التركيب "لا أبا لك " ؛ لأن هذه الألف التي في "الأب" لم ثبت في النصب إلا إذا كان مضافاً ؛ إذ لو لم يكن مضافاً لقال :"أب" وكان "لك " هو الخبر [٣].

ولما كان ذلك كذلك كان قولهم :" لا أبا لك" ، و"لا أباك" لفظها لفظ المعرفة في اللفظ ، غير أنهما

نكرتان بمنزلة "مثلك" ، و"غيرك " ؛ لأن "مثل ، وغير" اسمان أضيفا إلى المعارف ، ولم يتعرفا للإبهام اللذان فيهما ، لأنهما لا يخصان واحداً بعينه ، ولهذا وصفت بها النكرات ، فكذلك "لا أبا لك " و "لا أباك" لفظهما لفظ المعرفة ومعناهما نكرة ، ولهذا دخلت عليهما "لا" التي لا تدخل إلا على النكرات [٤].

---

١ – الكتاب ٢/٢٧٩، ٢٨٠ .

٢ – ينظر : الأصول في النحو ١/٥٣ .

٣ – ينظر : الكتاب ٢/٢٧٦ .

٤ – ينظر : الأصول في النحو ١/١٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٤٧، ٣٤٨ .

فلكل هذه الأسباب كانت الإضافة في هذا التركيب غير حقيقيه ، وأن الإسفندري محق في نقده انتصارًا للزمخشري .

١١- القول في زيادة الباء في خبر (ما) الحجازية، والتميمية .

نقل الإسفندري عن الزمخشري القول بزيادة الباء في خبر(ما) الحجازية ، نحو قولك :" ما زيد بمنطلق " .

ولا تقول : "زيدٌ بمنطلق" ، ثم نقل اعتراض ابن الحاجب على الزمخشري حيث يرى أن استدلاله غير مستقيم ، وعلل لاعتراضه بفقدان النفي المصحح دخول الباء ، فتقول :" ما جاءني مِنْ أحدٍ ، فدخول "من" لأجل النفي خاصة ، ولا يلزم أن تقول : " جاءني مِنْ أحدٍ" .

فانتقده بقوله :" قوله: غير مستقيم ، غير مستقيم ؛ لأن النفي على إطلاقه ، لو كان هو الذي يصحح دخول (الباء) لصح دخوله في كل نفي ، والواقع خلافه ، فلزم أن يكون النافي مخصوصًا"[١].

فرأي الزمخشري الذي كان بسببه هذا النقد مبني على زيادة الباء في خبر(ما) الحجازية دون التميمية.

وللنحاة في زيادة الباء في خبر (ما) الحجازية والتميمية قولان :

الأول : أن الباء تزاد في خبر "ما" الحجازية و"ما" التميمية على السواء بإجماع النحاة [٢].

قال سيبويه : (ومثل ذلك : "ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبَأ به "، من قبل أن بـ "شيء" في موضع رفع في لغة بني تميم ، فلما قبُح أن تحمله على "الباء " صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، وبـ "شيء" في لغة أهل الحجاز في

---

١ – المقتبس ٢٥٨/٢ .

٢ – ينظر : الكتاب ٣١٦/٢ ، والمقتضب ٤٢١/٤ ، وشر الجمل لابن عصفور ٥٩٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ .

موضع منصوب ، ولكنك إذا قلت : "ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبَأ به ،" استوت اللغتان ، فصارت" ما "على أقيس الوجهين ؛ لأنك إذا قلت : "ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبَأ به" ، فكأنك قلت : "ما أنت إلا شيء لا يُعبَأ به")[١] .

الثاني : أن الباء تزاد في خبر (ما) الحجازية ، ويمتنع زيادتها مع "ما " التميمية ، وهذا القول لابن السراج [٢]، وأبي علي الفارسي[٣] ، ووافقهما الزمخشري[٤] .

قال ابن السراج : "وتقول : "ما زيد بقائم " ، فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر "ليس" فيكون موضع "بقائم" نصبًا "[٥].

فيفهم من كلامه أن الباء تزاد في خبر "ما" قياساً على زيادتها في خبر "ليس " .

وقال الفارسي : (من نصب الخبر تشبيهاً بـ"ليس" أدخل الباء عليه لتحقيق النفي ، فقال : "ما زيدٌ بذاهب" ، ومن رفع الخبر لم يُجز دخول الباء فيه ؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ ، كما أنَّ (منطلقٌ) في : "إنَّ زيدًا منطلقٌ" يرتفع بذلك ، فلما لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ ، كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد(ما) في لغة بني تميم ...) [٦].

فنصه صريح في جواز دخولها على خبر "ما" في لغة أهل الحجاز ، دون تميم .

---

١ – الكتاب ٣١٦/٢ .

٢ – ينظر الأصول ٩٣/١ .

٣ – ينظر المسائل المشكلة ٢٨٣–٢٨٤

٤ – ينظر المفصل ص ١٠٣ .

٥ – الأصول ٩٣/١ .

٦ – المسائل المشكلة ٢٨٣–٢٨٤

وكذلك نص الزمخشري واضحٌ في دخولها على لغة أهل الحجاز فقط ، مما جعل ابن الحاجب يعترض عليه ، ووجه اعتراضه يثبت أنه من أنصار المذهب القائل ، بدخول الباء على خبر "ما" في اللغتين الحجازية والتميمية ، ودليل ذلك رده هذا الاستدلال من الزمخشري عند ما قال : لأنك تقول : "زيد بمنطلق "[١] بدخول الباء على خبر المبتدأ ، ومن المعلوم أن الباء جيء بها في خبر "ما" أنه يجوز أن لا يسمع المخاطب "ما" فيتوهم أن الكلام موجب ، فإذا جئت بالباء صح المعنى ، وقيل : هذا نفي لقول القائل: "إن زيدًا لمنطلق" ، والباء بمنزلة اللام .

فانتقده الإسفندري بأن رده لاستدلال الزمخشري غير مستقيم ، وعلل لذلك بأن النفي على إطلاقه ، وإذا كان هو مخصوص بدخول الباء لدخل على كل نفي .

وهو محق في نقده لأن "الباء " إنما زيدت في خبرِ "ليس" لتأكيد النفي ، فكذلك مع "ما" لأنها عملت بالحمل على "ليس".

فتقول : "ليس زيدٌ بقائم" ، فيكون المعنى : "ليس زيدٌ قائماً " ، وكذلك تقول : "ما زيدٌ بقائمٍ" ، فيكون المعنى :"ما زيدٌ قائماً " .

ويقوي صحة نقده أيضاً : أن (الباء)كما تزاد مع المنفي ، تزاد مع غير المنفي ، فقد زيدت مع المفعول به ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ [٢] ، أي : ولا تلقوا أيديكم ، وتزاد مع الفاعل كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾ [٣] ، وتزاد مع المبتدأ ، نحو:" بحسبك درهم " ، أي :

١ – المفصل ص ١٠٣ .

٢ – من الآية ١٥٩ من سورة البقرة .

٣ – من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء .

حسبك ، وتزاد مع خبر المبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ [1]، فيكون المعنى : جزاء سيئةٍ مثلها.

والأصل في زيادة الباء في المنفيّ مع "لَيْسَ" لأنّه فضلةٌ ، والمعنيُّ بالفضلة المفعولُ ، وفيه مُعْظَمُ زيادةِ الباء[2].

فنتج عن ذلك أن الإسفندري محق في نقده لابن الحاجب ، وأن الراجح زيادة الباء في خبر "ما " التميمية والحجازية على السواء ، لكثرة الأدلة النحوية من السماع ، والقياس ، والإجماع.

فمن السماع في زيادة الباء في خبر "ما" الحجازية ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾ [3]، ومن السماع في زيادة الباء بعد "ما" التميمية، قول الشاعر :

لعمرك ما مَعْنٌ بتارك حقه ... ولا مُنْسِئٌ معْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ [4]

فدخلت الباء بعد "ما" التميمية في قوله : "بتارك" ، والفرزدق تميمي .

وقال ابن مالك : " ولو كان دخولها على الخبر مخصوصًا بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم"[5].

ومن القياس في "ما" الحجازية : أن خبر "ما " التميمية يكون مرفوعًا قياسًا على خبر المبتدأ ، فلذلك لا يجوز دخول "الباء " عليه ، وقد أشار إلى ذلك

---

١ – من الآية ٢٧ من سورة يونس .

٢ – ينظر : الأصول في النحو ١٢٠/٢–١٢١ .

٣ – من الآية ١٣٢ من سورة الأنعام .

٤ – البيت من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ص ٢٧٠ ، وهو في الكتاب ٦٣/١ ، وشرح أبيات الكتاب ١٣١/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ ، والتذييل والتكميل ٣٢٢/٤ ، وتمهيد القواعد ١٢٤٠/٣ .

٥ – شرح الكافية الشافية ٤٣٦/١ .

الزمخشري [١] .

ومن القياس في زيادتها بعد "ما" التميمية ، ما صرح به أبوحيان ، فقال :" وأما القياس فلأن "إن" إذا كفت "ما" ومنعتها العمل تدخل في خبر المبتدأ ، وكذلك في الخبر بعد "هل"، وكلاهما مرفوع ، فكذلك تدخل في خبر "ما" التميمة "[٢].

ومن الإجماع في زيادتها بعد "ما" التميمية ، ما صرح به أبوحيان أيضاً بقوله :" وأما الإجماع فنقله أبو جعفر الصفار ، قال : أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب ، فتقول : ما زيد بمنطلق "[٣].

١٢-حذف المضاف إليه .

قال الزمخشري : (وقد حُذف المضاف إليه في قولهم: "كان ذلك إذ وحِينَئِذٍ"، و"مررتُ بكُل قائمًا"، قال الله تعالى: ﴿ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ [٤]، وقال: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ [٥]، وقال: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[٦]، و"فعلته أوَّل" يريدون: إذ كان كذا، وكلَّهم ، وبعضهم ، وقبل كل شيء ، وبعده ، وأول كل شيء)[٧].

فعلق عليه الإسفندري ناقدًا رأيه بقوله : (قوله :"فعلته أولَ" كان من حقه أن يقول : "أولاً" بالتنوين ، كما في "بكلٍ" إلا أنه غير منصرف ، لايقبل التنوين،

---

١ – ينظر : المفصل ص ١٠٣ .

٢ – التذييل والتكميل ٤/ ٣١٢ .

٣ – السابق ٤/ ٣١٢ .

٤ – من الآية ٧٩ من سورة الأنبياء .

٥ – من الآية ٣٢ من سورة الزخرف .

٦ – من الآية ٤ من سورة الروم .

٧ – المفصل ص ١٣٨ .

وبناؤه على الضم كالغايات)[١].

كما أجاز النحاة حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٢]، أي : أهل القرية ، أجازوا حذف المضاف إليه ، لكن حذفه أقل وأبعد قياساً كما صرح بذلك ابن يعيش ،وعلل لذلك : أن الغرض من المضاف إليه التعريفُ ، والتخصيصُ ، وإذا كان الغرضُ منه ذلك وحُذف ، كان نَقضًا للغرض ، وتراجُعًا عن المقصود ، فمن ذلك قولُهم: "إذِ"، و"حِينَئِذٍ". وأصله أنّ "إذْ" تكون مضافةً إلى جملةٍ ، إما ابتدائيةِ ، وإما فعليةِ ، نحو: "جئتُك إذ الحَجّاجُ أميرٌ ، وإذ قام زيدٌ" ، و"إذ" كانت إنما تضاف إلى جملةٍ لتُوضِحها ، وتُزيل إبهامَها ، فإذا تقدمتْها جملةٌ ، إما فعليةٌ ، وأما اسميةٌ ، ربما حذفوا الجملةَ المضاف إليها "إذ" لدلالةِ الجملة المتقدمة عليها، فجاؤوا بالتنوين بعد "إذْ" عِوَضًا من المحذوف[٣].

فالنحاة جميعاً أجمعوا على جواز حذفه ، كسيبويه [٤]، والمبرد[٥] ، وابن السراج[٦] ، والسيرافي[٧] ، والزمخشري[٨]، وغيرهم .

والذي يهمنا من هذا موضع النقد وهو قوله : "فعلته أول " ، فانتقده الإسفندري بقوله : كان من حقه أن أن يقول :" أولًا" ، أي بالتنوين قياسا على

---

١ – المقتبس ص ٣٩٨ .

٢ – من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

٣ – ينظر : شرح المفصل ١٠٢/٢ .

٤ – ينظر : الكتاب ٣٧٤/٢.

٥ – ينظر : المقتضب ٣٤٣/٤ .

٦ – ينظر : الأصول ١٤١/٢ .

٧ – ينظر : شرح كتاب سيبويه ٦٩/١ .

٨ – ينظر : المفصل ١٣٨ .

"بكلٍّ"، وعلل بذلك بكونه غير منصرف ، وبناؤه على الضم كالغايات .

وللنحاة في كلمة "أول" قولان "

الأول : أنه إذا نويت إضافته بنى على الضم[١] ، كما بني "من قبل ومن بعد " ، فيكون المعنى : "أوّلُ الأشياء "، قال سيبويه : (وسألت الخليل عن" مِنْ علُ " ، هلا جزمت اللام؟ فقال: لأنهَّم قالوا: "من علٍ" ، فجعلوها بمنزلة المتمكّن ، فأشبه عندهم "من مُعالٍ" ، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة : "قبلُ وبعدُ" حرَّكوه كما حركوا أوَّل فقالوا:" ابدأ بهذا أوَّلُ" ، كما قالوا: "يا حكمُ أقبل" في النداء ؛ لأنهَّما لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة ، فلهذه الأسماء من التمكن ماليس لغيرها ، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها ، وكرهوا أن يخلوا بها ، وليس "حَكمُ " و"أوَّلُ" ونحوهما كالذَّي ، ومَنْ؛ لأنهَّا لا تضاف ولا تتم اسماً ، ولا تكون نكرة ، ومن أيضاً لا تتم اسمًا في الخبر، ولا تضاف كما تضاف أيٌّ ، ولا تنوَّن كما تنوَّن أيٌّ)[٢].

وهذا القول يضعف نقد الإسفندري لرأي الزمخشري ، وأنه قد جانبه الصواب في نقده ؛ لأن الشيخ قال :"فعلته أولُ " بالبناء على الضم ، لأنه مبني على الضم باتفاق النحاة ، وقياسه على "كل" في غير موضعه .

وعلة بنائه : لقَطْعه عن الإضافة ، أي: "أوّل الأشياء"، وقيل : لقطعه عن استعماله بـ "من"؛ فأشْبَه قطعه عن الإضافة ، أي: "أوّل من كذا" .

القول الثاني : أنه يُجرَى مجرَى الأسْماء ؛ فيكون مصروفًا [٣]، وتليه العوامل ، كـ "أفكل"، وعليه قَول العَرَب: "ما تركتُ أولًا ولا آخرًا"، أي: "ما تركتُ

١ – ينظر : التذييل ٢٨٢/١٠ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٣٣/٤ .

٢ – الكتاب ٢٨٧/٣–٢٨٨ .

٣ – ينظر : التذييل ٢٨٢/١٠ .

له قديمًا ولا حديثًا"[١].

وعلى هذا القول يكون مصروفاً لأنه ليس فيه إلاَّ علة واحدة ، وهى وزن الفعل .

ومما سبق يتضح أن ما ذهب إليه الزمخشري هو الصحيح ، وأن نقد الإسفندري غير صحيح ، لأن ما ذهب إليه الزمخشري يؤيده السماع ، ومن ذلك قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنّي لأَوْجَلُ... على أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيةُ أَوَّلُ [٢].

فبنيت كلمة "أول" على الضم ، وحذف المضاف إليه ؛ إذ لو كانت معربة لجاء بها منصوبة.

١٣- توكيد النكرة بـ"كل" و"أجمعين " .

وهي من المسائل المهمة التي تعرض فيها الإسفندري للزمخشري بالنقد ، فنقل عنه منع تأكيدهما للنكرات.

فانتقده الإسفندري بقوله : (قال الشيخ : "ولا يقع "كل وأجمعون "تأكيدين للنكرات " دليل على أن غيرهما يقع تأكيدًا لها ، وإلا فلا فائدة في التخصيص ؛ إذ هو في بيان مقام بيان الأحكام ، ولو ذكر لفظًا شاملًا لكان أوضح وأفهم ، أو الحكم مقصور عليهما ...) [٣].

وعلل لنقده بما يلي :

أولًا : أن المنصوص عليه في كتب النحاة خلاف ذلك ، أي اختصاص

---

١ - ينظر : العدة في إعراب العمدة ٥٧٣/١ .

٢ - البيت من الطويل ، وهو لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩ ، وشرح المفصل ١٠٧/٣ ، والتصريح ٧٢٠/١ ، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٦٧/١٠ ، وأوضح المسالك ١٣٧/٣ .

٣ - المقتبس ٤٤١/٢.

المنع بهذين اللفظين فقط ، فيفهم من كلام الزمخشري أن بقية ألفاظ التوكيد تؤكد بها النكرات .

ثانيًا : أن منع الزمخشري خاص بالتأكيد المعنوي ، أما اللفظي فهو جائز في المعارف والنكرات ، نحو :" جاءني زيد زيد ، ورجل رجل"[١] .

وللنحاة في تأكيد النكرة بـ "كل ، وأجمعين "، **قولان :**

الأول : جواز توكيد النكرة بـ "كل ، وأجمعين " بشرط أن تكون محدودة ، وهذا قول الكوفيين ، نحو :" قعدت يومًا كله ، وقمت ليلة كلها"[٢].

واستدل الكوفيون لذلك ، بأدلة من السماع ، والقياس :

فمن السماع ، قول الشاعر :

لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبٌ ... يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ [٣]

فقوله : "حولٍ كلهِ " أكد كلمة "حول" وهي نكرة محدودة بـ"كل".

ومنه قول الراجز :

قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعَا[٤]

فأكد " يوماً" وهي نكرة محدودة ، بلفظ "أجمع " .

وأما القياس : فلأن (اليوم) مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه ، و(الليلة)

---

١ – ينظر : السابق .

٢ – ينظر : الإنصاف ٣٦٩/٢ ، وأسرار العربية ص ١٣٣ ، واللباب ٣٩٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣ ، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣.

٣ – البيت من البسيط ، وهو بلانسبة في الأنصاف ٣٩٦/٢ ، وشرح المفصل ٢٢٨/٢ ، واللمحة في شرح الملحة ٧١٢/٢، وأوضح المسالك ٢٩٩/٣ .

٤ – الرجز بلا نسبة في المفصل ص ١٤٧ ، و الإنصاف ٣٧١/٢ ، واللباب ٣٩٦/١، وشرح التسهيل ٢٩٧/٣ ، وشرح ابن الناظم ٣٦١ .

مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت : "قعدت يوما كلُّهُ ، وقمت ليلة كلَّهَا" صح معنى التوكيد .[١].

وعلى الرغم من كثرة الأدلة من السماع ، والقياس ، غير أنه لم يخل من الاعتراض عليه ، فمن النحاة من رد هذه الشواهد وحملها على الضرورة ، ومنهم من اعترض على بعض الروايات بأنها غير صحيحة .

الثاني : أنه لا يجوز تأكيدها مطلقاً ، وهذا القول لجمهور البصريين [٢].

وعللوا لعدم الجواز بثلاثة أمور :

الأول : أنَّ التوكيد كالوصف ، وَأَلْفَاظه معارف ، والنكرة لَا تُوصَف بالمعرفة[٣].

الثاني : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه.

الثالث: أن النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضِدٌّ صاحبه ؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له [٤].

وهذا الرأي لجمهور البصريين ، هو ما اختاره الإسفندري ، وبسببه توجه بالنقد للزمخشري ، لأن عدم الجواز عنده على إطلاقه كجمهور البصريين ، وأما الزمخشري فقد خصص عدم الجواز ببعض ألفاظ التوكيد وهي "كل ، وأجمعون " ، وهو موضع النقد ، واستند إلى أن الشيخ نفسه ذكر في بعض مؤلفاته الأخرى عدم الجواز على الإطلاق ، فقال في الأنموذج : " والتوابع وهي

---

١ – ينظر الإنصاف ٣٧٢/٢ .

٢ – ينظر : الإنصاف ٣٦٩/٢ ، واللباب ٣٩٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٧/٣ ، والنكت الحسان ١٢٢ ، وتمهيد القواعد ٣٢٩٩/٧، وشرح ابن عقيل ٢١١/٣ ، وشرح الأشموني ٢٤٠/٢ –٢٤٢ .

٣ – ينظر : اللباب ٣٩٥/١ .

٤ – ينظر : الإنصاف ٣٧٢/٢ .

خمسة : التأكيد ، نحو : "جاءني زيدٌ نفسهُ" ، و"الرجلان كلاهما "، و"القوم كلهم أجمعون" ، ولا تؤكد بها النكرات "[١]، فذكر جميع الألفاظ التي تؤكد بها المعرفة، ثم أصدر حكماً عاماً بالقول ولا تؤكد بها النكرات ، أي : أن النكرة لا تؤكد تأكيدًا معنويًا .

وذكر الإسفندري وجهاً أخر للنقد أ ن الجائز الذي تؤكد به النكرات ،وكذلك المعارف التأكيد باللفظ ، نحو : "جاءني زيدُ زيدٌ ، ورجلٌ رجلٌ "[٢].

١٤– النعت بالاسم المبهم.

نقل الإسفندري في المقتبس عن الخوارزمي القول بأن : (المبهم أخص من المعرف باللام ، فيجب أن لا يجوز : " مررت بغلام الرجل هذا" ، وأنه يجوز ، وإنما قلنا : يجب أن لا يجوز ، لأن المضاف إلى المعرف باللام مثل المعرف باللام في الخصوص ، ولايجوز : "مررت بالغلام هذا" ، كما نص عليه الشيخ في هذا الفصل"[٣].

فانتقده الإسفندري بقوله : " قلت : قوله : وأنه جائز ، قول مشكل ، وما أدري هذا رواية جائزة الاستعمال في كلامهم عن السلف، أو قاله من عنده، والإشكال قائم على كلا التقديرين بالنص[٤]

الاسم المبهم : هو ما لايخص شيئاً دون شيء ، وهو عند الأوائل من النحاة يشمل الاسم الموصول ، واسم الإشارة [٥].

والنعت إما أن يكون موضحاً لمعرفة ، نحو :"جاء زيدٌ التاجرُ " ،

---

١ – الأنموذج في النحو ص ٢٠ .

٢ – المقتبس ٤٤١ .

٣ – المقتبس ٤٨٠/٢ ، وهذا النص في التخمير ١٠٣/٢ ، ١٠٤ .

٤ – المقتبس ٤٨٠/٢ .

٥ – ينظر : الكتاب ٤١١/٣ ، والمقتضب ١٨٦/٣ ، والأصول في النحو ٥٧/٣ ، واللمع ص٢١٨، وشرح المفصل ٣٤٨/٣ .

أو مخصصاً لنكرة ، نحو : "جاءني رجل تاجر" [١] .

والذي يهمنا من الأسماء المبهمة ، اسم الإشارة فقط ، فهل ينعت به ؟ الجواب : أن الناظر في كتب النحاة يجد أن اسم الإشارة ينعت به العلم ، نحو :" مررت بزيدٍ هذا " ، ويعنت به ما أضيف إلى معرفة ، نحو :" مررت بصاحبك هذا "[٢] .

وصرح الخوارزمي في التخمير بعدم الجواز ، وعلل لذلك : بأن المبهم أخص من المعرف باللام ، ثم صرح بالجواز فقال : "وأنه يجوز " [٣].

فانتقده الإسفندري في المقتبس ، ووجه النقد الإشكال الواقع والتردد الحاصل لدى الشيخ ، فمرة يقول بعدم الجواز ، ومرة بالجواز في نفس الموضع .

والحقيقة أن الإسفندري محق في نقده ؛ لأن البصريين أجازوا النعت بالاسم المبهم ، وقالوا : أن ينعت به العلم ، والمضاف إلى المعرفة[٤] .

ووافقهم ابن مالك[٥] ، والإسفندري [٦].

قال سيبويه : (واعلم أن العَلَم الخاص من الأسماء يوصَف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة ، فأما المضاف فنحو: "مررتُ بزيدٍ أخيك" ، والألف واللام نحو قولك :" مررت بزيدٍ الطويل"، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام ، وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيد هذا ، وبعمرو

---

١ – ينظر : أوضح المسالك ٢٧١/٣ .

٢ – ينظر : الكتاب ٦/٢ ، والأصول في النحو ٣٢/٢ ، وشرح المفصل ٢٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/٣ ،والتصريح ١١٣/٢.

٣ – التخمير ١٠٣/٢ .

٤ – ينظر : الكتاب ٦/٢ ، والأصول في النحو ٣٢/٢ ، وشرح المقدمة المحسبة ١٦٣/١ ، وشرح المفصل ٢٤٧/٢.

٥ – ينظر : شرح التسهيل ٣٢٠/٣ .

٦ – ينظر : المقتبس ٤٨٠/٢ .

ذاك)[١].

وحجة هؤلاء : أن اسم الإشارة في تأويل المشتق ، واستدلوا بالسماع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [٢]، فاسم الإشارة "هذا " نعت ، لـ "كبيرهم " [٣].

ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴾ [٤]، فاسم فاسم الإشارة "هاتين " وقع نعتًا لـ"ابنتي" ، قال به كثير من النحاة والمفسرين [٥]. [٥].

قد يكون الخوارزمي قال بعدم الجواز موافقاً لرأي الكوفيين [٦]، الذين يقولون: بأن اسم الإشارة لا ينعت ولا ينعت به ، لأنه جامد ، ولا يتحمل الضمير، ثم ظهر له من أدلة الجواز ما جعله يقول به .

مما سبق يتضح جواز النعت باسم الإشارة ، لأنه في تأويل المشتق ، ولقوة الأدلة التي استند عليها القائلون بالجوا ز ، ومن هنا يتبين صحة نقد الإسفندري للخوارزمي .

١٥-العامل في البدل .

في باب البدل بعد ما نقل الإسفندري أقوال النحاة في العامل في البدل ، نقل قولًا للشيخ عبد القاهر ، ثم علق عليه ناقدًا رأيه بقوله : (قد صرح الشيخ عبد القاهر : أن "ثلثيهم" في قولك : "مررت بالقوم ثلثيهم " ، مجرور بحرف جر

---

١ – الكتاب ٦/٢ .

٢ – من الآية٦٣ من سورة الأنبياء .

٣ – ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٩٢١/٢، والدر المصون ١٧٨/٨ .

٤ – من الآية ٢٧ من سورة القصص .

٥ – ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١٠١٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٢٠/٣ .

٦ – ينظر : ارتشاف الضرب ١٩١٨/٤ .

آخر ، كأنك قلت : "بقومك بثلثيهم "[١]، وهذا نص منه مخالف لما ذكره الشيخ السكاكي ...) [٢].

وللنحاة في العامل في البدل **ثلاثة أقوال** :

القول الأول : أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، ونُسب هذا الرأي لسيبويه[٣] ، والمبرد[٤] ، والسيرافي[٥]، والزمخشري [٦].

قال سيبويه : (هذا بابٌ من الفعل يستعمَلُ فى الاسم ، ثم يبدل مكان ذلك الاسم ، اسم آخَرَ ، فيَعْمَلُ فيه كما عَمِلَ فى الأوّل ، وذلك قولك : رأيتُ قومَك أكثرَهم ، ورأيتُ بنى زيد ثُلُثَيْهم ...)[٧].

فيفهم من نصه أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وذلك لتعلقهما به من طريق واحد .

ووافق الرضي أصحاب هذا الرأي وعلق عليه بقوله : "...، إذ المتبوع في حكم الطرح ، فكأن عامل الأول باشر الثاني "[٨].

القول الثاني : أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، بشرط أن يذكر العامل في الأثنين ، أي مع البدل ، والمبدل منه ، وهو رأي الإمام عبد القاهر ، قال : (اعلم أنَّ البدل في حكم تكرير العامل كما تقدم ، فإذا قلت :"

---

١ – المقتصد ٢/٩٢٩ .

٢ – المقتبس ٢/ ٥٠٠ .

٣ – ينظر : الكتاب ١/١٥٠ .

٤ – ينظر : المقتضب ٤/٣٩٩ ، ونسبه إليه الرضي في شرح الكافية ٢/٢٨٠.

٥ – شرح كتاب سيبويه ٢/١١.

٦ – المفصل ١٤٨–١٤٩.

٧ – الكتاب ١/١٥٠ .

٨ – شرح الرضي على الكافية ٢/٢٨٠ .

مررتُ بقومك ثلثيهم " كان "ثلثيهم " مجرورًا بحرف جرٍ آخر ، حتى كأنك قلت :" مررت بقومك بثلثيهم" ، وكذا إذا قلت : "جاءني قومك بعضُهم " ، كان التقدير: "جاءني بعضٌ منهم " وكذا البا ب ، ويعاد العامل لفظاً ...)[١].

وانتقد هذا الرأي الإسفندري وعلل لنقده بما يلي :

أولاً :أن الجار إما هو مضمر في البدل أو لا ، وكلاهما فيه كالمستبَهم ، لأن إضماره هنا إن كان قياساً في جميع الباب ، وإضمار الجار قليل في شيء من المواضع .

ثانياً : أنَّ إعماله وهو غير مضمر ولا ملفوظ ليس من أصولهم في شيء؛ لأن العامل –وهو عامل – مهما وجد في كلامهم لم يخل عن أحد هذين الوصفين[٢] .

وهو محق في نقده فكيف يعمل عاملان في البدل والمبدل منه على الصورة التي ذكرها الشيخ عبد القاهر؟ ، إن كان الإمام يقصد تكرار العامل عن طريق التأكيد ، مع القول بأن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، جاز ذلك ، ويعدُّ من أنصار الفريق الأول القائل بذلك ، وقد وردت أدلة كثيرة من خلال استقراء كلام النحاة تبين أنه قد يظهر العامل تأكيدًا ، ومن هذه الأدلة :

أولًا : قوله تعالى : ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [٣]، [٣]، وَ" إِنَّ" الْأُولَى فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِوُقُوعِ" يَعِدُكُمْ" عَلَيْهَا ، وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ مِنْهَا ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ. وَالْمَعْنَى: أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ إِذَا مِتُّمْ [٤].

١ – المقتصد ٩٢٩/٢ .

٢ – المقتبس ٢/ ٥٠٠ .

٣ – الآية ٣٥ من سورة المؤمنون .

٤ – تفسير القرطبي ١٢٢/١٢ .

ثانياً : قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [١]، قال أبوحيان :(قال الزمخشري :" لِمَنْ كانَ يَرْجُوا اللَّهَ" بَدَلٌ مِنْ "لَكُمْ"وَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ يُبْدَلَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَا مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، اسْمٌ ظَاهِرٌ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُمَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ)[٢].

وهذا الرأي للإما م عبد القاهر قد ألمح إلى اختياره أبو البركات بن الأنباري ، فقال :" إن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه ، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل ، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه"[٣].

ومما سبق يتبين أن الإسفندري كان محقاً في نقده ، فلو كان العامل فيه غير العامل في متبوعه ، فلا بُدَّ من إعادته إما ظاهرًا وإما مقدرًا .

القول الثالث : أن العامل في البدل مقدر من جنس الأول ، ولا ينوى بالأول الطرح ، وهو قول الأخفش ، والرماني ، والفارسي[٤] .

وبالنظر لهذا القول يتضح أن الإسفندري في نقده للإمام عبد القاهر ، يختار هذا القول .

واستدل أصحاب هذا القول بالسماع ، والقياس :

فمن السماع : قوله تعالى : ﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ [٥]،

---

١ – من الآية ٢١ من سورة الأحزاب .

٢ – البحر المحيط ٤٦٦/٨ .

٣ – الأنصاف ٦٩/١ .

٤ – لم أعثر على آرائهم في مؤلفاتهم ، ونسب هذا الرأي إليهم : ابن يعيش في شرح المفصل ٢٦٤/٢ ، والرضي في شرح الكافية ٢٨٠/٢ .

٥ – من الآية ٣٣ نمن سورة الزخرف .

قال أبوحيان :(قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : "لِبُيُوتِهِمْ " بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ قَوْلِهِ :﴿ لِمَن يَكْفُرُ ﴾ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامَيْنِ فِي قَوْلِكَ : وَهَبْتُ لَهُ ثُوبًا لِقَمِيصِهِ"(١).

فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل ، لأدى إلى محال ، وهو أن يعمل في الاسم عاملان ، وأن حروفُ الخفض لا تُعلَّق عن العمل (٢).

ومن القياس : أن القياس فيه أن يكون مقصودًا بالذكر ، ومستقلًا ، فلذلك لم يشترط فيه المطابقة للمبدل منه تعريفاً وتنكيرًا (٣).

وهذا الرأي الأخير هو الأقرب للصواب ، ويُؤيِّده قولُك : "يا أخانا زيدُ" بالضمّ لا غيرُ ، فلو كان العاملُ الأوّلَ ، لوجب نصبُه كالنعت ، وعطفِ البيان(٤).

١٦- علة بناء (حيث).

أيضاً من المواضع التي تعرض لها الإسفندري بالنقد للشيخ الزمخشري ، علة بناء (حيثُ) ، قال الزمخشري : (وشبه (حيث) بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة ، ويقال حوثُ ، وحيثَ بالفتح والضم فيهما وحكي الكسائي من حيثِ بالكسر...) (٥).

فانتقده الإسفندري بقوله : (كأن الشيخ –رحمه الله– لم يتعرض لمطلق بنائه تعويلًا على ظهور حاله أنه من المبنيات ، للزوم إضافته إلى الجمل ، فتخطى إلى بنائه على الضم ليكشف عن علة ذلك ، إذ هذه الحالة أبهم ، فكانت

---

١ – البحر المحيط ٣٧١/٩ .

٢ – ينظر : شرح المفصل ٢٦٤/٢ .

٣ – ينظر : شرح الرضي علي الكافية ٢٧٩/٢–٢٨٠ .

٤ – ينظر : شرح المفصل ٢٦٥/٢ .

٥ – المفصل ٢١١ .

الحاجة إلى بنائه أمس وأهم)[١].

تعددت أقوال النحاة في علة بناء (حيث) على النحو التالي :

القول الأول : أنها بنيت تشبيها بالغايات ، لأنها مبهمة ، قياسًا على (قبل) و(بعد) ، وهذا القول منسوب للمبرد ، فقال في المقتضب في باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى: (فَكَذَلِك : (حَيْثُ) فى قَول من فتح ، فَأَما من ضم آخرهَا ، فَإِنَّمَا أجراها مجْرى الغايات ؛ إِذْ كَانَت غَايَة)[٢].

فيتضح من قوله أن الأشهر فيها هو البناء على الضم ، وأنها قد تفتح ، وأن علة البناء هو التشبيه بالغايات قياساً على (قبل وبعد) ، والسبب في تشبيهها بالغايات لأنها مبهمة .

ووافقه ابن الوراق فذكر العلة نفسها التي ذكرها المبرد ، فقال :" وَإِن شِئْت قلت: إِن (حَيْثُ) لما كَانَت مُبْهمَة فِي الْمَكَان كإبهام (إِذْ) فِي الزَّمَان ، فَمن حَيْثُ جَازَ إِضَافَة (إِذْ) إِلَى الْجُمْلَة ، جَازَ إِضَافَة (حَيْثُ) إِلَيْهَا ، لاشْتِرَاكهمَا فِي الْإِبْهَام ، فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم جَازَ الضَّم فِي (حَيْثُ) ، وخالفت (أَيْن وَكَيف) ، وَقبل آخر كل حرف مِنْهَا يَاء؟ قيل لَهُ: إِن (حَيْثُ) قد أشبهت (قبل وَبعد) من جِهَة...."[٣].

القول الثاني : أن علة بنائها افتقارها إلى جملة توضحها ، فبناؤها كبناء الموصولات ، وهذا القول لابن يعيش في شرح المفصل ، فقال : (في "حَيْثُ" أربعُ لغات. قالوا: "حيثُ" بالضم ، و"حيثَ" بالفتح ، و"حَوْثُ"، و"حَوْثَ "، وهي مبنية في جميعِ لغاتها ، والذي أوجب بناءَها أنّها تقع على الجهات الست، وهي "خَلْف"، و"قُدامٌ "، و"يمِينٌ"، و"شِمالٌ"، و"فَوْقٌ"، و"تَحْت"، وعلى كلّ مكان ،

---

١ – المقبس ٨١٢ .

٢ – المقتضب ١٧٣/٣ .

٣ – علل النحو ٢٢٨ .

فأبهمتْ "حَيْثُ" ووقعتْ عليها جميعًا ، فضاهتْ بإبهامها في الأمكنة "إذ" المبهمةَ في الأزمنة الماضية كلها. فكما كانت "إذْ" مضافة إلى جمله تُوضِحها ، أُوضحتْ "حَيْثُ" بالجملة التي تُوضَح بها "إذْ" من ابتداء وخبر، وفعل وفاعل ، وحين افتقرتْ إلى الجملة بعدها ، أشبهتْ "الّذِي" ونحوَها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارِها إلى جمله بعدها تُوضِحها ، فبُنيت كبناء الموصولات)[١].

ووجه نقد الإسفندري للزمخشري أنه لم يتعرض لعلة بنائها ، وقد جانبه الصواب في ذلك ، لأن الزمخشري ألمح إلى العلة بقوله :" ولا يضاف إلى غير الجملة" [٢]، فيفهم من كلام الزمخشري أن علة بناؤها إضافتها إلى الجملة.

وعلل لذلك العكبري بقوله : "وَهِي مبهمةٌ يبيِّنُها مَا بعْدهَا وَلَا تكادُ الْعَرَب تُوقِعُ بعْدهَا المفردَ بل تبيِّنُها بِالْجُمْلَةِ وَذَلِكَ لشدَّة إبهامها ، وَإِرَادَة تعيّنها بإضافتها إِلَى المعيّن ، وَذَلِكَ لأنَّك لَو قلتَ : جلستُ حيثُ الجلوسِ ، أَو حيثُ زيدٍ ، لم يكن فِي ذَلِك إيضاحٌ تامٌّ لاحتمالِه ، فَإِذا قلتَ : حيثُ جلسَ زيدٌ لم يبقَ فِيهِ احتمالٌ"[٣].

ووافقه ابن مالك ، فقال : " وهو مبني على الضم في أكثر الكلام ، وقد يفتح وقد يكسر، وقد يقال حوث، وسبب بنائه لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها، وندرت إضافتها إلى مفرد"[٤].

فالإسفندري في نقده للزمخشري قد فهم كلام الزمخشري على غير وجهه ، مما جعله ينقده في أمر قال به .

---

١ – شرح المفصل ١١٤/٣ .

٢ – المفصل ٢١١.

٣ – اللباب ٧٨/٢ .

٤ – شرح التسهيل ٣٣٣/٢ .

المطلب الثاني : مظاهر نقده للآراء الصرفية .

وجاءت صور ومظاهر نقده للآر اء الصرفية في المسائل الآتية :

١-القول في أوزان جمع القلة .

أصل هذه المسألة قائم على اعتراض من الخوارزمي للزمخشري في ترتيب جمع القلة ، وكعادة الإسفندري دائمًا ينتصر للزمخشري ، فعقب على اعتراض الخوارزمي بنقد ، فذكر رأي الزمخشري في جمع ما ثالثه مدة، وما كان زيادته ثالثة مدة ، فلأسمائه في الجموع أحد عشر مثالاً : أفعلة ، فعل ، فعلان ، فعائل ، فعلان ، فعلة ، أفعال ، فعال ، فعول ، أَفْعلاء ، أَفْعُل[١] .

ثم نقل اعتراض الخوارزمي عليه بقوله : (قال صاحب التخمير : كان الواجب عليه أن يبدأ بـ"أفعُل" أو مَفعل ، وبكل ما كان الزائد فيه قبل الفاء ، ثم بما بعد الفاء ، ثم بما بعد العين ، ثم بما بعد اللام ، فلست أدري لم فعل هذا ؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله)[٢]

ثم عقب على اعتراضه بنقد ووجه أن الزمخشري حافظ على الترتيب في ذكر الأمثلة هنا على الوجه المذكور فيما سلف ، فذكرجمع المفتوح الفاء مع الألف أولًا ، ثم ثنى بالمكسورها ثم ثلث بالمضمومها ، وهذا الترتيب يتأتى في الألفيات"[٣].

وعلل لترتيب الزمخشري بأنه ترتيب يتأتى في الألفيات .

وقد عرف النحاة جمع التكسير بتعريفات متنوعة ، فعرفه ابن مالك بقوله: "والجمعُ جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين بتغيير ظاهر أو مقدر وهو

١ – ينظر : المقتبس ٩٨٩/٣ ، وينظر هذا الرأي في المفصل للزمخشري ص ٢٤٠ .

٢ – المقتبس ٩٨٩/٣ ، وينظر النص في التخمير ٣٥٧/٢ .

٣ – المقتبس ٩٩٠/٣ .

التكسير "[١].

وعرفه الشيخ خالد بأنه : ما تغير فيه بناء الواحد [٢].

أقسام جمع التكسير :

وينقسم إلى جمع قلة ، وجمع كثرة [٣]، ولكل منهما أوزان ، وموضع النقد الذي وجهه الأسفندي للخوارزمي انتصارًا للشيخ الزمخشري ، ينحصر في ترتيب أوزان القلة .

وقد اختلف العلماء في دراسة وترتيب هذه الأوزان على النحو الأتي :

أولا : كان منهج الأوائل وعلى (رأسهم سيبويه والمبرد) [٤] ، دراسة المفرد، وما يجمع عليه ، وقد صرح بذلك السيوطي [٥] ، ووافقهم الرضي[٦] ، والشيخ الزمخشري[٧] ، والإسفندري [٨].

ثانياً : كان منهج ابن السراج دراسة الجمع ثم نوع المفرد الذي يجمع [٩]، ووافقه الخوارزمي[١٠]، وابن مالك [١١].

والحق أن الإسفندري جانبه الصواب في نقده للخوازمي انتصارًا

---

١ – شرح التسهيل ٦٩/١ .

٢ – ينظر : التصريح ٥١٩/٢ .

٣ – ينظر : المفصل ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل ٤٢٤/٣ ، وشرح ابن عقيل ١١٤/٤ .

٤ – ينظر : الكتاب ٥٧٠/٣ ، والمقتضب ١٥٦/٢ .

٥ – ينظر : الهمع ٣٤٧/٣ .

٦ – ينظر : شرح الشافية للرضي ٩٠/٢ ، ٩١.

٧ – ينظر : المفصل ٢٤٥ .

٨ – ينظر : المقتبس ٩٨٩/٣ .

٩ – ينظر : الأصول في النحو ٥/٣، ٦ ، ٧ .

١٠ – ينظر : شرح التخمير ٣٥٧/٢ .

١١ – ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤ .

للزمخشري، لأن الزمخشري منهجه دراسة المفرد ، ثم ما يجمع عليه ، فخالف ذلك وسار على طريقة ابن السراج ، وابن مالك في منهجهما في دراسة الجمع ، ثم نوع المفرد الذي يجمع عليه .

فسار على طريقة الألفيات كما صرح الإسفندري في موضع نقده ، فكيف يكون منهجه دراسة المفرد ، ثم ما يجمع عليه ، ويخالف منهجه في المفصل ، وينهج منهج ترتيب الألفيات ، فالخوارزمي محق في اعتراضه عليه ، وما توجه له الإسفندري بالنقد إلا من قبيل التعصب الشديد للشيخ .

وقد رتب النحاة أوزان جمع القلة على النحو الآتي :

أولاً : أفعُل ، مثل: "**أَفْلُسٍ**" ، و"**أَكْعُبٍ**".

ثانياً : وأَفْعالٌ ، مثل : "**أَجْمالٍ**"، و"**أَفْراسٍ**".

ثالثاً : وأَفْعِلَةٌ ، مثل: "**أَرْغِفَةٍ**"، و"**أَجْرِبَةٍ**" .

رابعاً : وفِعْلَةٌ، مثل: "**غِلْمَةٍ**"، و"**صِبْيَةٍ**" [1].

فـ"أَفْعُل" **يطرد في أمرين :**

الأول : كل اسم ثلاثي صحيح العين ، ولم يضاعف على وزن "فَعْل" بفتح فسكون ، كـ"كلب " ، "أَكْلُب " ، وما كان من هذا النوع ووايَّ اللام أو يائيَّها ، تكسر عينه فى الجمع ، وتحذف لامه .

الثاني : وفى اسم رباعىّ مؤنّث بلا علامة قبل آخره مدّ ، كذراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وشذ(أَفْعُلٌ) فى مكانٍ ، وغُرابٍ ، وشهابٍ من المذكر[2].

وأما "أفعا ل " ، فيطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه (أفعُل)، وهو فَعْل الصحيح العين ، فاندرج في ذلك فَعْل المعتل نحو : ثوب وسيف ، وغير

---

١ – ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٣ ، واللمحة ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ ، وتوضيح المقاصد ١٣٨٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ١١٦٠/٤ ، والتصريح ٥٢٢/٢ .

٢ – ينظر : شذا العرف في فن الصرف ص ٨٦ .

فَعْل من أوزان الثلاثي ، وهي فِعْل نحو : حزب وأحزاب ، وفُعْل نحو: صُلْب وأصلاب ، وفَعَل : نحو جَمَل وأجمال ، وفَعِل : نحو وعل وأوعال ، وفَعُل : نحو عضد وأعضاد ، وفُعُل عنق وأعناق ، وفُعَل : نحو رُطب وأرطاب ، وفِعِل: نحو إبل وآبال ، وفِعَل نحو ضِلَع وأضلاع [١].

وأما"أَفْعِلَة " جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة نحو: قذال وأقذلة ، ورغيف وأرغفة ،وعمود وأعمدة ، والتزم أفعلة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فعال ، أو فعال ، كبتات وأبتة [٢].

وأما "فِعْلَة " بكسر فسكون ،فلم يطرد في شيء ، بل سمع فى ألفاظ، منها شِيخة : جمع شيخ ، وثِيْرة : جمع ثَوْر، وفِتية : جمع فَتىً ، وصِبْية: جمع صَبِيّ وَصَبِيّة، ولعدمِ اطراده قيل: إنه اسم جمع ولا جمع[٣].

هذا هو الترتيب المشهور في جموع القلة ، وهي طريقة ابن السراج وابن مالك ، ومن هنا يتضح أن نقد الإسفندري للخوارزمي ليس في محله .

٢- تصغير كلمة (عيد).

قال الزمخشري : (وتقول في عيد : عييد ، كقولك أعياد ...)[٤].

فانتقده الإسفندري بقوله : " ولو قال في عيد ، إنما قالوا : عييد ، ليفرقوا بينه وبين تصغير "عود" لكان أقرب وأقصر مسافة)[٥].

القول في تصغير (عيد) (عُيَيْد) شاذ ، مع أن عينه واو ، فهو من (عاد) يعود ، وكان ذلك للفرق بينه وبين تصغير (عُوْد) كما فرقوا بينهما في الجمع

---

١ – ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٣٨١/٣ .

٢ – ينظر : شرح ابن عقيل ١١٨/٤ .

٣ – ينظر : شذا العرف في فن الصرف ص ٨٧ .

٤ – المفصل ٢٥٤ .

٥ – المقتبس ص ١١٤١ .

فقالوا : في جمع (عيد) : (أعياد) ، وفي جمع (عُود) : (أعواد) [١].

فوجه النقد عند الإسفندري أن الزمخشري لم يفصل في تصغير (عيد) ؛ بل اكتفى بقوله : "عييد) ، ولم يذكر الفرق الذي ذكره الإسفندري ، والحق معه فكيف يعرف المقصود من التصغير ، وأيضاً لم يذكر العلة الداعية إلى تصغيره على هذه الصوره ، والإسفندري بنقده موافق للنحاة السابقين في بيان الفرق بين تصغير (عيد) ، و(عود) ، قال سيبويه : (فأمَّا "عيدٌ "فإن تحقيره "عييدٌ"، لأنَّهم ألزموا هذا البدل ، قالوا : أعيادٌ ولم يقولوا: أعوادٌ كما قالوا: أقوالٌ ، فصار بمنزلة همزةٍ قائلٍ لأن همزة قائلٍ بدلٌ من واو.

فإن قلت: فقد يقولون : ديمٌ ، فإنَّما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة ، كما قالوا في الثور: ثيرةٌ ، فلو كسَّروا ديمةً على أفعلٍ أو أفعالٍ لأظهروا الواو ، وإنّما أعيادٌ شاذٌّ)[٢].

وقال الرضي :(وإنما قالوا عُيَيْد في تصغير عيد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود، وكذلك فرقوا جمعيهما فقالوا أعياد في جمع عيد وأعواد في جميع عود وكذا اتفقوا على ردّ الأصل في قريريط ودنينير لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء، كما قيل قَرَاريط ودنانير)[٣].

وذكر المرادي العلة من النقد الموجه للزمخشري ، فقال : : وقوله: "وشذ في عيد عييد" وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه ، ولم يردوه إلى أصله ، وقياسه عويد ؛ لأنه من عاد يعود ، فلم يردوا الياء إلى الأصل.

قلت: وقال غيره : فيه نظر؛ لأنهم قالوا: جمعوه على أعياد فرقا بينه وبين جمع عود ، فينبغي أن يقال: وصغروه على عييد فرقا بينه وبين تصغير عود ،

---

١ – ينظر : الأصول في النحو ٥٨/٢ ، و التعليقة على كتاب سيبويه ٣٠٠/٣ ، وشرح التصريف للثاميني ص ٣١٥ .

٢ – الكتاب ٣٥٨/٣ .

٣ – شرح الشافية ٢١١/١ .

ولا حاجة إلى جعل أحدهما محمولًا على الآخر)[١].

فكل النصوص السابقة للنحاة تبين العلة التي من أجلها نقد الإسفندري كلام الزمخشري .

٣- إدغام (الياء) في (الواو) .

قال الزمخشري : والياء تدغم في مثلها متصلة ، كقولك : "حي" و"عي" ، وشبيهة بالمتصلة ، كقولك :

"قاضي" ، و"رامي" ، ومنفصلة إذا انفتح ما قبلها ، كقولك: "اخشي ياسرا"، ... ويدغم فيها مثلها والواو ، نحو : طيا ، والنون نحو : من يعلم ..)[٢].

فانتقده الإسفندري بقوله : قوله :"ويدغم فيها الواو ... تناقض من حيث الظاهر ما ذكر أولا في حروف ضوي مشفر ...أنها لا تدغم في مقاربتها على أن (الياء) ليست مقاربة لها لأنها شفوية ، و(الياء)من وسط الفم وبينهما بون بعيد يشقى فيه السعيد)[٣].

المشهور عند الصرفيين أنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة أو فيما هو كالكلمة وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء الأولى في الثانية ، نحو : سيّد ، وميَّت [٤].

فوجه نقد الإسفندري لرأي الزمخشري أنه صرح في موضع أنه لا يجوز إدغام (الياء) في (الواو) ، وفي هذا الموضع يصرح أن (الياء) تدغم في (الواو)، فنلمح تعارضًا كما ذكر الإسفندري .

ووجه المنع في التصريح الأول عدم الاتفاق بين الياء والواو في المخرج ، الذي هو الداعي للإدغام .

---

١ – توضيح المقاصد والمسالك ١٤٣٣/٣ .

٢ – المفصل ٥٥١ .

٣ – المقتبس ٣/ ٢٢٣ .

٤ – ينظر : الخصائص ١٨/٣ ، وشرح التصريف للثامايني ص ٤٧٥ ، والإنصاف ١٣/١ ، وشرح المفصل ٥/ ٥٢٩.

والذي عليه أهل الصنعة أن الواو تدغم في الياء لما يلي :

أولاً : وجود شبه وقرب بينهما ، وعلل لذلك سيبويه بقوله في باب ما تقلب فيه الواو ياء :(فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تداني في المخارج ، لكثرة استعمالهم إياهما ، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف ، أو بعضهن...)[١].

وأيضاً وجود الشبه ، في اللين والإعتلا ل كما صرح بذلك ابن عصفور : (وأمَّا "الياء "فلا تُدغَم في حرف صحيح [أصلاً] ... ، وتُدغَم في الواو؛ لأنها شابهتها في اللِّين والاعتلال)[٢].

ثانياً : كراهة اجتماعهما ، لأن هذا يؤدي إلى الثقل ، ولكي نتخلص من الثقل ، فتقلب الواو ياء، ثم تدغم الياء في الياء ، قال سيبويه : (وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة فمن ذلك قولهم: الميزان ، والميعاد ؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في: ليةٍ وسيدٍ ونحوهما)[٣].

ثالثاً : وعلل أيضاً سيبويه لوجوب إدغامهما بكثرة الإستعمال ، قال في باب : (ما تقلب الواو فيه ياءً ، إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة ، وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما ، وممرهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد ، أخف عليهم...)[٤].

وبين الثماميني العلة في الإدغام **لأمرين :**

أحدهما: أنّ الياءَ أخفُّ من الواو، فطلبوا الأخفَّ الأسهل، وتجنّبوا الأثقل.

والأمر الثاني: أنّهم قلبوا ليدغموا ، والإدغام في حروف الفم أقوى ،

---

١ – الكتاب ٣٣٥/٤ .

٢ – الممتع ص ٤٣٧ .

٣ – الكتاب ٣٣٥/٤ .

٤ – السابق ٣٦٥/٣ .

لكثرتها ، والياء من حروف الفم ، فالإدغام فيها أقوى ، والواو من حروف الشّفة، وهي قليلة ، والإدغام فيها ضعيف.

وقد جاء هذا القلب في المصادر، وفي الأسماء التي ليست بمصادر، فمثاله في المصادر: "طَوَيْتُ الثّوبَ طَيًّا" والأصل "طَوْيًا"، لأنّه من "طَوَى يَطْوِي"، و"لَوَيْتُ يدَهُ ليًّا"، والأصل: "لَوْيًا" من "لَوَى يَلْوِي"، و"شَوَيْتُ اللحمَ شَيًّا" والأصل "شَوْيًا"، لأنّه من "شَوَى يشْوِي"، و"زَوَى وجهه زيًّا"، والأصل: "زَوْيًا"، لأنّه من "زَوَى يزْوِي" فقلبوا الواو في كلّ هذا ياء، وأدغموها في الثانية [١].

مما سبق يتضح أن نقد الإسفندري في محله ، لإتفاق النحاة على وجوب قلب الواو ياء ، وإدغام الياء في الياء ، وهذا الموضع من تردد الزمخشري في أحكامه التصريفيه ، فمرة يقول بعدم الإدغام ، ومرة بالإدغام كما هو مذهب جميع الصرفيين ، وهذا التردد والتناقض في الآراء هو السبب في توجيه النقد له.

٤– الإدغام الشاذ في كلمة (ستٌّ) .

قال الزمخشري : (ومن الإدغام الشاذ قولهم :" ستّ" أصله سدس ، فأبدلوا السين تاء ، وأدغموا فيها الدال ، ومنه :"ودٌّ " فبي لغة بني تميم ، وأصلها وتد، وهي اللغة الحجازية الجيدة ، ومثله : "عدان" في عتدان ، وقال بعضهم عُتُد فرارًا من هذا..)[٢].

فانتقده الإسفندري بقوله :(: قوله : ومن الإدغام "ليس بمستقيم ، لأن الأدغام بعد إبدال السين تاء ليس بشاذ لثقل النطق بهما معها ، ولذا اتفق على إدغام مثل: ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾[٣] ، ﴿ وَدَّت ﴾[٤] كانهما مثلان ، وإنما الشذوذ في إبدال السين تاء ، ويحتمل أن يريد بالشذوذ أنه لم يقع مثله مدغمًا ولا مظهرًا ، فهو مستقيم إلا أن نسبة الشذوذ إليه مع الإدغام كنسبته إليه مع الإظهار ،

---

١ – ينظر : التصريف ص ٣٧٥، ٤٧٦ .

٢ – المفصل ٥٥٦ .

٣ – من الآية ٢٥٦من سورة البقرة .

٤ – من الآية ٦٩من سورة آل عمران .

إلا أنه يمكن أن نقول : إن قياس كلام العرب لو قدرنا وقوعه أن يكون مظهرًا ، لأنهما في كلمة واحدة لما يؤدي إليه من اللبس كما تقدم ، ولذلك لم يدغموا في : "عتدان" في جمع عتود ، وإن كان مستكره النطق به)[١].

وقد اعتمد الإسفندري على العلة ، كما يفهم من نصه السابق ، وعلى السماع ، كما يتضح في دراسة المسألة .

إن المتفق عليه عند الصرفيين أن حروف الصفير لا تُدغم في ما قاربها مما ليس صفيرًا إلا في باب "افْتَعَل" ، نحو : "اسْتَمَع " ، وذلك لزوال المانع فيه بقلب الثاني إلى حروف الصفير ، وهو "التاء" ، والسبب في ذلك أن الإدغام يذهب صفة الصفير ، كما صرح بذلك الرضي [٢].

وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في كلمة واحدة ، ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلًا واعتلالاً ، كما كان المثلان إذ لم يكونا منفصلين أثقل ، لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون [٣]، فيكون الإدغام حينئذٍ أخف من الثقل .

وقد وردت كلمات وقع فيها الإدغام على غير قياس ، منها : كلمة "سِت"، فحكم عليها أنها شاذة ، أي : تحفظ ولا يقاس عليها .

وقد حكم الزمخشري عليها بأنها من الإدغام الشاذ كما حُكم عليها من الصرفيين ، لكن الإسفندري نقده بأن قوله :" من الإدغام الشاذ " غير مستقيم ، وجه نقد الإسفندري أن الإدغام عقب إبدال السين تاء ليس بشاذ ، وإنما الشذوذ في إبدال السين تاء [٤]، واستدل بقوله تعالى : ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [٥] ، فالجمهور عَلَى إِدْغَامِ دَالِ، قَدْ، فِي: تاء، تبين. وقرىء شَاذًّا بِالْإِظْهَارِ[٦] .

---

١ – المقتبس ٢٦٢/٣ .

٢ – ينظر : شرح الرضي على الشافية ٢٧٠/٣ .

٣ – ينظر : الكتاب ٤٦٧/٤ .

٤ – المقتبس ٢٦٢/٣ .

٥ – من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

٦ – ينظر : البحر المحيط ٦١٦/٢ .

فالإسفندري في نقده للزمخشري يحكم بأن الإدغام ليس بشاذ ، وإنما الشذوذ في الإبدال الذي حدث قبل الإدغام وهو إبدال السين تاء ، وهو قد جانبه الصواب في ذلك ، لأن معظم النحاة والصرفيين متفقون على أن أصل "سِتٌّ " سدْسُ" فأبدلت السين تاءً ، وأدغمت فيها الدال [١].

قال سيبويه : (باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد ، فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سدسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجزٌقويٌّ، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً، فتلتقي السينات. ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك ، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا، وذلك الحرف التاء ، كأنه قال سدتٌ ، ثم أدغم الدال في التاء.)[٢].

وحكم ابن الحاجب بأن الشذوذ في هذه الكلمة لازم ، ولأن الإدغام يؤدي إلى اللبس [٣].

مما سبق يتضح أن كلمة "ستٌّ " من قبيل الإدغام الشاذ بإجماع النحاة والصرفيين .

---

١ – ينظر : الكتاب ٤ /٤٨١ ، و الأصول في النحو ٣/٢٧٠ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ٥/٢١٦ والخصائص ٢/١٤٥ .

٢ – الكتاب ٤/٤٨١، ٤٨٢ .

٣ – ينظر : الشافية ص ٩٨ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبكرمه تغفر الزلات ، وبفضله ترفع الدراجات ، والصلاة والسلام على نبي الهدى صاحب المعجزات ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد،،،

فقد تم هذا البحث بعون الله وتوفيقه ، فله المنة والفضل على ما وفق ، وله الشكر الجزيل على ما منح وأعطى ، وقد توصلت خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية :

أولاً : أن الإسفندري تمتع بعقلية فذة ، وفكر متميز ، مكنَّه من المناقشات الجادة لأقوال النحاة ، وسعة اطلاعه وثقافته جعلته يقف من آراء النحاة موقف الناقد لآرائهم ، وشجعه على ذلك سعة كتابه (المقتبس في توضيح ما التبس) فهو يعد تراثًا ضخمًا لما حواه من كثرة المادة العلميه ، بل هو من أوسع شروح المفصل.

ثانيًا : بنى الإسفندري أحكامه النقدية على معايير نقدية ، كالسماع ، والقياس ، والعلة .

ثالثًا : لم يعتمد في إصدار أحكامه النقدية من خلال مسائل الدراسة على الإجماع ، ولا استصحاب الحال ، مع أنه قد اعتمد عليهما في قضايا أخرى في مواضع مختلفة في كتابه .

رابعًا : مع كثرة اعتماده على السماع في جميع أبواب الكتاب ، لكن يؤخذ عليه أنه أغفل مصدرًا مهمًا من مصادر السماع ، وهو الحديث النبوي في إصدار أحكامه النقدية ، ولم يعتمد على القياس إلا قليلاً .

خامسًا : أولع الإسفندري ولعًا شديدًا بالعلة ، فلم تخل صفحة من صفحات الكتاب ، إلا ويعلل فيها لحكم نحوي ، أو استشهاد ، أو اعتراض لعالم، ونحوه ، لذا نجد أنه اعتمد عليها كثيرًا في نقده لآراء النحاة.

سادسًا : على الرغم من تمجيده لآراء الزمخشري ، فلم يسلم من نقده ، فقد تعرض له بالنقد كثيرًا في الجانب النحوي والصرفي .

سابعًا : أكثر من نقده لآراء شراح المفصل ، كالخوارزمي ، وابن الحاجب، وكان في معظمها انتصارًا للزمخشري ، ولكنه لم يتعرض بالنقد لابن يعيش ، مع أن موقفه من الزمخشري واضح في شرحه للمفصل .

ثامنًا : بعض النقد الذي نقده للنحاة ليس منفردًا به ، بل مسبوق به : مثل نقده في مسألتي : خروج الظرف عن الظرفية ، والعامل في المستثني .

تاسعًا : كان يُجلُّ آراء الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، فلم يتعرض بالنقد لهم ، وكان دائمًا تأتي أحكامه النقدية للنحاة موافقة لرأي سيبويه .

عاشرًا : التردد عند بعض النحاة في الأحكام النحوية كان سببًا رئيسًا في توجيه النقد لهم ، كما في تردد الزمخشري في بعض آراءه النحوية والصرفية .

حادي عشر : بعض نقده لأراء لزمخشري كان سببه فهمه لكلام الزمخشري على غير وجهه ، كما في مسالة العلة في بناء (حيث) .

ثاني عشر : نهج الاسفندري منهجًا آخر في نقده للمسائل الصرفية ، كان منهجه ناتجًا عن التعصب الشديد للزمخشري ، مع أن الحق مع المعترض عليه و فلا حاجة لنقده لأن اعتراضه كان صحيحًا.

وآخر دعوانا ﴿ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [1] ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

١ – من الآية ١٠ من سورة يونس .

فهرس المصادر والمراجع .

- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ، تحقيق وشرح ودراسة : رجب عثمان محمد، راجعه : رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى : ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ .
- الأصول في النحو ، لابن السرَّاج ، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ، دون تاريخ .
- الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي ، حققه وشرحه : د. محمود فجال ، الناشر: دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩ م.
- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر: دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، المحقق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دون تاريخ .
- البحر المحيط ، لأبي حيان ، المحقق : صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت ، عام النشر : ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

- – البديع في علم العربية ، لابن الأثير ، تحقيق ودراسة : د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر: جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا ، دون تاريخ.
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، المحقق : علي محمد البجاوي ، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دون تاريخ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ، المحقق : د . عبد الرحمن العثيمين ، الطبعةالأولى : ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- التخمير ، للخوارزمي ، تحقيق : د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الناشر : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى : ١٩٩٠ م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الناشر: دار كنوز إشبيليا ، الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ ، ٢٠٠٩م .
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .
- التعريفات ، للجرجاني ، المحقق : ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ، الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .
- تفسير الراغب الأصفهاني ، تحقيق ودراسة : د. عادل بن علي الشِّدِي ، دار النشر: دار الوطن – الرياض ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة: الأولى : ١٤٢٨ هـ .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، المحقق : محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى : ٢٠٠١م .
- توجيه اللمع ، لابن الخباز ، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية : ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، الناشر : دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
- جامع البيان في تأويل القرآن ، للطبري ، المحقق: أحمد محمد شاكر ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى : ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، تحقيق : أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة ، الطبعة الثانية : ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م .
- جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير» ، للسيوطي ، المحقق: مختار إبراهيم الهائج – عبد الحميد محمد ندا – حسن عيسى عبد الظاهر ، الناشر: الأزهر الشريف ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية: ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي ، دون تاريخ .

- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م .
- الحدود في علم النحو ، للأبذي ، المحقق : نجاة حسن عبد الله نولي ، الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الرابعة : ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- دراسات لغوية في القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، للأستاذ الدكتور / محمد محمد فهمي عمر ، ود . مديحة محمد خليل ، الناشر : جامعة الأزهر الشريف ، الطبعة الأولى : ١٤٤٢هـ –٢٠٠١م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، المحقق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم ، دمشق ، دون تاريخ .
- ديوان العجاج ، تحقيق : د . عبد الحميد السطلي ، الناشر : مكتبة أطلس دمشق ، دون تاريخ .
- ديوان الفرزدق ، شرحه ، وضبطه ، وقدم له : أ. علي فاعور ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- ديوان معن بن أوس ، صنعه د . نودي حمام القيسي ، ود . حاتم الضامن، الناشر : مكتبة دار الجاحظ ، بغداد ، دون تاريخ .
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول ، لحاجي خليفة ، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط ، الناشر: مكتبة إرسيكا ، إستانبول – تركيا ، عام النشر: ٢٠١٠ م .
- السنن الكبرى ، للبيهقي ، المحقق : محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثالثة : ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .

- الشاهد وأصول النحاة في كتاب سيبويه ، تأليف : الدكتورة خديجة الحديثي، الناشر : مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى سنة : ١٣٤٩هـ - ١٩٧٤ م .
- شذا العرف في فن الصرف ، لأحمد بن محمد الحملاوي ، المحقق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض ، دون تاريخ .
- شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، المحقق : الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه : طه عبد الرءوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، عام النشر: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة العشرون : ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، المحقق : محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح التسهيل لابن مالك ، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريف ، للثما ميني ، المحقق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الناشر: مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
- شرح الجمل لابن عصفور ، قدم له ، ووضع هوامشه ، وفهارسه ، فواز الشعار ، إشراف د. إميل بديع يعقوب ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قان يونس ، بنغازي ، الطبعة الثانية : ١٩٩٦م .
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، للمزروقي ، علق عليه ، وكتب حواشيه ، فريد الشيخ ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، سنة النشر : ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق : د . الشريف عبد الله الحسيني البركاتي ، الناشر : المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، للنويري ، تقديم وتحقيق : الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم ، الطبعةالأولى : ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له : عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، المحقق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : ٢٠٠٨ م .
- شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) ، لمحمد بن الطيب الفاسي ، أصل الكتاب : جزء من رسالة دكتوراة في فقه اللغة ، من كلية دار العلوم بالقاهرة ، الناشر: دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

- شرح اللمع للباقولي ، تحقيق : د . إبراهيم بن محمد أبو عباة ، الناشر : المملكة العربية السعودية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام النشر : ١٤١١هـ -١٩٩٠ م .
- شرح المفصل لابن يعيش ، قدم له : الدكتور إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للشلوبين ، درسه وحققه د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، الناشر : مكتبة الرشد بالرياض ، الطبعة الأولى : ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ) ، المحقق: إحسان عباس ، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى: ١٩٦٨ م.
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، للدكتور : عبد الفتاح حسن علي البحة ، الناشر : دار الفكر ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى : ١٤١٩هـ -١٩٩٨م .
- العُدّة في إعراب العُمدَة ، لبدر الدين بن فرحون المدني ، تحقيق : مكتب الهدي لتحقيق التراث ، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة ، الطبعة الأولى ، دون تاريخ .
- علل النحو ، لابن الوراق ، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ، الطبعة الأولى :١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، لابن رشيق القيرواني ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الخامسة : ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- غريب الحديث للخطابي ، المحقق : عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، المحقق : د. محمد كامل بركات ، الناشر : جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق – دار المدني ، جدة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، لجار الله الزمخشري ، المحقق : د. علي بو ملحم ، الناشر : مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة الأولى: ١٩٩٣م .
- في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
- الكتاب ، لسيبويه ، المحقق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، للزمخشري ، الناشر: دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٧ هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، الناشر: مكتبة المثنى ، بغداد ، تاريخ النشر: ١٩٤١م .
- الكنز في القراءات العشر ، لأبي محمد ، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ) ، المحقق: د. خالد المشهداني ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- اللامات ، للزجاجي ، المحقق : مازن المبارك ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، المحقق: د. عبد الإله النبهان ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .
- لسان العرب ، لابن منظور ، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة الثالثة: ١٤١٤ هـ .

- اللمحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- لمع الأدلة في أصول النحو ، لابن الأنباري ، تحقيق ودراسة : د . أحمد عبد الباسط ، الناشر : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى: ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م .
- مجمل اللغة لابن فارس ، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية : ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي ، المحقق : فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
- المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديات) ، لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبدالله الشيكاوي ، الناشر : مكتبة العاني ، بغداد ، دون تاريخ .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، المحقق : أحمد محمد شاكر ، الناشر: دار الحديث – القاهرة ، الطبعة : الأولى: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
- المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ ، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية ، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري ، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع ، دار الغيث للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى : من المجلد

١ – ١١: ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م ، من المجلد ١٢ – ١٨: ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

- معجم البلدان ، الناشر: دار صادر ، بيروت ، الطبعةالثانية: ١٩٩٥ م .
- معجم تاريخ التراث الإسلامي ، إعداد : علي الرضا قره بلوط – أحمد طوران قره بلوط ، الناشر: دار العقبة ، قيصري – تركيا ، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م .
- معجم العين ، للخليل بن أحمد ، المحقق : د مهدي المخزومي ، د إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، دون تاريخ .
- معجم المؤلفين ، المؤلف : عمر رضا كحالة ، الناشر : مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، دون تاريخ .
- معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ، المحقق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : دار الفكر ، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المفعول معه في النحو العربي نصبًا ورفعًا وجرًا ص١٤ ، ١٥، ١٦ ، وهو بحث منشور ، للدكتور / عبد الجبار فتحي زيدان في كلية التربية الأساسية – جامعة الموصل ، عام النشر : ٢٠١٠م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثبيتي ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لبدر الدين العيني ، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر ، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني ، د. عبد العزيز محمد فاخر ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، الطبعةالأولى : ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

- المقتبس في توضيح مالتبس ، لأبي عاصم فخر الدين الإسفندري ، إعداد : مطيع الله بن عواض السلمي ، وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى ، إشراف : أ.د محسن بن سالم العميري ، الناشر : جامعة أم القرى، سنة النشر : ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م .
- المقتبس في توضيح مالتبس ، لأبي عاصم فخر الدين الإسفندري ، إعداد : أحمد بن يحيى الفقيه الزهراني ، وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى ، إشراف : أ.د محسن بن سالم العميري ، الناشر : جامعة أم القرى ، سنة النشر : ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، الناشر : دار الرشيد للنشر ، عام النشر : ١٩٨٢م .
- المقتضب ، للمبرد ، المحقق : محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب. – بيروت ، دون تاريخ .
- المقدمة الجزولية في النحو ، للجزولي ، المحقق: د . شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه : د حامد أحمد نيل ، د . فتحي محمد أحمد جمعة ، طبع ونشر: مطبعة أم القرى ، دون تاريخ .
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبّوري ، الناشر: مطبعة العاني . بغداد، الطبعة الأولى١٣٩١هـ .١٩٧٢م .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، الناشر: مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى: ١٩٩٦م .
- منهج النقد في علوم الحديث ، للدكتور . نور الدين عتر ، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية ، الطبعة الثالثة : ١٤٠١ هـ -١٩٨١ م .
- الموصل في شرح المفصل ، للإمام حسين بن على بن حجاج السغناقي ، وأصل هذا الكتاب رسالة (دكتواره) من جامعة أم القرى ، إعداد : أحمد حسن أحمد نصر ، إشراف . أ.د .رياض حسن الخوام .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار- الزرقاء . الأردن ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م .
- النقد النحوي في فكر النحاة حتى القرن السادس الهجري ، وأصل هذا الكتاب رسالة (ماجستير) من كلية التربية ، جامعة ديالى ، إعداد . سيف الدين شاكر نوري البرزنجي ، إشراف : أ.م.د/ علي عبيد جاسم العبيدي .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان ، تحقيق ودراسة : د. عبد الحسين الفتيلي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بغداد ، دون تاريخ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى : ١٣٩٩هـ) ، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ، الطبعة الأولى : ١٩٥١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، المحقق : عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر ، دون تاريخ .